Al-Shlobin's grammatical opinions in explaining the great introduction to the jussive

Dr. Youns Youns*
Iman Samir Haider**

(Received 2 / 4 / 2024. Accepted 9 / 5 / 2024)

□ ABSTRACT □

Al-Shalubin is one of the scholars of the seventh century AH. He wrote several books in the field of Arabic grammar, in which he relied on the grammarians who preceded him, and on what he studied at the hands of his sheikhs. These works included his grammatical opinions, which agreed with these grammarians in many places, especially the scholars of Basra, with whom he agreed in their grammatical doctrine. In several places, he took an opinion that differed from the opinions of other grammarians. The research was interested in studying Al-Shalubin's opinions, and it focused on a number of grammatical issues in which he agreed with the opinions of grammarians. This includes its agreement with the grammarians in using the infinitive, the present tense verbs, distinction, declinable letters, etc. While he agreed with the grammarians in part of the adverb, and disagreed with them in the affirmative adverb, the significance of (when), and the addition of (from) and other issues.

Keywords: grammatical opinions, problems, agreements, violations.

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* **professor , department of Arabic language and literature, Faculty of Arts and Literature, Tishreen University, Lattakia, Syira.**
** **Master's student, Department of Arabic Language, College of Arts and Humanities, Tishreen University, Lattakia, Syira.** eman.haider@tishreen.edu.sy

آراء الشّلوبين النّحويّة في شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير

د. يونس يونس*

إيمان سمير حيدر**

(تاريخ الإيداع 2 / 4 / 2024. قبل للنشر في 9 / 5 / 2024)

□ ملخّص □

الشّلوبين من علماء القرن السّابع الهجري، وقد كان له مؤلّفات عدّة في ميدان النّحو العربيّ، استند فيها إلى من سبقه من النّحويّين، وإلى ما درسه على أيدي شيوخه، وقد تضمّنت هذه المؤلّفات آراءه النّحويّة التي جاءت موافقة لهؤلاء النّحويّين في مواضع كثيرة، ولاسيّما علماء البصرة الذين وافقهم في مذهبهم النّحويّ، وفي مواضع عدّة اتّخذ رأياً مخالفاً لآراء غيره من النّحويين. وقد اهتمّ البحث بدراسة آراء الشّلوبين، فوقف عند عدد من القضايا النّحويّة التي وافق فيها آراء النّحويّين، ومن ذلك موافقته للنّحويّين في إعمال المصدر، ونواصب الفعل المضارع، والتّمييز، وحروف الخفض وغيرها، في حين وافق النّحويّين في جزء من الحال، وخالفهم في الحال المؤكّدة، ودلالة (لمّا)، وفي زيادة (من) وغير ذلك من القضايا.

الكلمات المفتاحيّة: الآراء النّحويّة، الشّلوبين، الموافقات، المخالفات.

حقوق النشر :مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* **أستاذ ، قسم اللّغة العربيّة، كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، جامعة تشرين ، اللاذقيّة، سورية.**

** **طالبة ماجستير ، قسم اللّغة العربيّة ، كلّية الآداب والعلوم الإنسانيّة ، جامعة تشرين ، اللاذقيّة، سورية.**

مقدّمة:

ازدهرت دراسة النّحو في الأندلس؛ إذ كان للنّحو مكانة سامية ومنزلة رفيعة لدى الأندلسيين، فكانوا يعدّونه أصلاً من أصول ثقافتهم. فبرز الأندلسيّون في النّحو وبرعوا فيه وأحيوا عصر الخليل وسيبويه، واستطاعوا أن يُحدثوا في النّحو آثاراً من تحقيق وتوضيح وتبيّن واختيار وشرح وترجيح، كما استطاعوا أن يكوّنوا مذهباً له خصائصه ومميّزاته، عُرِفَ فيما بعد بالمذهب الأندلسيّ. هذا دفعني إلى اختيار عَلَم من أعلام المذهب النّحويّ الأندلسيّ ومن أهمّ علماء العربيّة في القرنين السّادس والسّابع الهجريين الذي حظي بمكانة رفيعة في عصره ولُقّب بالأستاذ؛ لفطنته وغزارة علمه وإمامته في علوم العربيّة، وشُبّه بأبي علي الفارسي (أبو علي الشّلوبين) لدراسة آرائه النّحويّة.

ويهدف البحث إلى بيان آراء الشّلوبين النّحويّة، التي وردت في كتابه شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير، وما وافق منها آراء النّحويّين، وما خالفهم.

وقد استند البحث إلى جملة من الدّراسات النّحويّة وكتب النّحو، ولاسيّما القديمة منها، وكتب التّراجم التي عرّفت بالشّلوبين.

واتّبع البحث المنهج الوصفيّ في الدّراسة، فهو منهج يعيننا على استقراء الظّاهرة في مظانها، ومن ثمّ دراستها.

وعليه، فقد انتظم البحث في مقدّمة، ومن ثمّ تعريف بالنّحويّ (أبو عليّ الشّلوبين)، وبعد ذلك انتقلت إلى دراسة آرائه النّحويّة، فوزّعت في فرعين، الأوّل: موافقاته النّحويّة، والثاني: مخالفاته، وانتهت الدّراسة بخاتمة تضمّنت أهمّ النّتائج التي توصّل إليها البحث، وثبت بالمصادر والمراجع.

أوّلاً: حياته:

1- اسمه:

هو "عمر بن محمّد بن عمر بن عبد الله"[1]، أبو عليّ، لُقّب بالشّلوبين أو الشّلوبينيّ، وقد اختلف المؤرّخون في سبب هذه التّسمية، هل تعود إلى دلالتها على اللون الأشقر الأزرق، أم نسبة إلى بلدة بساحل غرناطة؟.وقد ذهب المذهب الأوّل كلّ من المرّاكشي[2]، وابن فرحون[3]، وابن كثير[4]، وابن خلّكان[5]، واليمانيّ[6]، والذّهبيّ[7].

---

[1] إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، تأليف: الوزير جمال الدّين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت624هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ – القاهرة، مؤسّسة الكتب الثقافيّة – بيروت، ط1، 1406 هـ - 1986م، ج332/2.

[2] ينظر: الذّيل والتّكملة لكتابي الموصول والصّلة، تأليف: أبي عبد الله محمّد بن محمّد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي، حقّقه وعلّق عليه د. إحسان عبّاس، د. محمّد بن شريفة، د. بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1، 2012 م، المجلّد الثالث، ص384.

[3] ينظر: الدّيباج المذهّب في معرفة أعيان علماء المذهب، تأليف الإمام القاضي إبراهيم بن نور الدّين المعروف بابن فرحون المالكي، دراسة وتحقيق: مأمون بن محيي الدّين الجنّان، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط1، 1996 م، ج286/1، ج80/2.

[4] ينظر: البداية والنّهاية، الحافظ عماد الدّين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القُرَشي الدّمشقي، تحقيق: الدّكتور عبد الله بن عبد المحسن التّركي، بالتّعاون مع مركز البحوث والدّراسات العربيّة والإسلاميّة، دار هجر للطّباعة والنّشر، ط1، 1998 م، ج293/17-294.

[5] ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، لأبي العبّاس شمس الدّين أحمد بن محمّد بن أبي بكر بن خلّكان، حقّقه: د. إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت – لبنان، 1970 م، المجلّد الثالث، ص451.

[6] ينظر: إشارة التّعيين في تراجم النّحاة واللغويين، تأليف: عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق: الدّكتور عبد المجيد دياب، باحث بمركز الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلاميّة، ط1، 1986 م، حقوق الطّبع محفوظة لمركز الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلامية، شركة الطّباعة العربيّة السّعوديّة، ص241.

[7] ينظر: سير أعلام النّبلاء، تصنيف الإمام شمس الدّين محمّد بن أحمد بن عثمان الذّهبي، حقّقه الدّكتور بشّار عوّاد معروف، د. محيي هلال السّرحان، مؤسّسة الرّسالة، بيروت – لبنان، ط1، 1985 م، ج208/23.

وذهب المذهب الثاني كلّ من: ياقوت الحموي[8]، والقفطيّ[9]، وابن سعيد[10]، والحميريّ[11]، والزّركليّ[12].

فيما ذهب أبو حيّان الأندلسيّ إلى أنّ هذا اللقب (الشّلوبيني) لم يكن له، وإنّما كان يُطلق على والده، ثمّ انتقل إليه، وغلب على اسمه[13].

كانت ولادته في مدينة إشبيليّة الأندلسيّة، وذلك سنة ثنتين وستّين وخمسمئة[14]، وعاش ثلاثاً وثمانين عاماً، فكانت وفاته سنة خمس وأربعين وستّمئة[15].

2- شيوخه:

تتلمذ الشّلوبينيّ على يد كثير من علماء عصره، وسمع عن عدد منهم، وجُلّهم من علماء الأندلس، ومن هؤلاء: ابن ملكون[16]. أبو العبّاس[17]. ابن مضاء القرطبيّ[18]. أبو القاسم الحوفيّ[19]. السّهيليّ[20]. أبو موسى الجزوليّ[21]. أبو بكر بن صاف[22]. ابن زرقون[23]. أبو الحسن الرّعينيّ الإشبيليّ[24]. وغيرهم من العلماء.

---

[8] ينظر: معجم البلدان، للشّيخ الإمام شهاب الدّين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرّومي البغدادي، دار صادر، بيروت – لبنان، المجلّد الثالث، ص360.

[9] إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، القفطي، ج332/2.

[10] اختصار القدح المعلّى في التّاريخ المحلّى، لابن سعيد أبي الحسن علي بن موسى، اختصره أبو عبد الله محمّد بن عبد الله بن خليل، بتحقيق: إبراهيم الأبياري، قُرئ على الدّكتور طه حسين، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة – مصر، 1959 م، ص152.

[11] الرّوض المعطار في خبر الأقطار، معجم جغرافي مع فهارس شاملة، تأليف: محمّد بن عبد المنعم الحميري، حقّقه الدّكتور إحسان عبّاس، مكتبة لبنان، لبنان، ط1، 1975 م، ط2، 1984 م، مادّة شلوبينية، ص343.

[12] الأعلام، تأليف: خير الدّين الزّركلي، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ط15، 2002 م، ج62/5.

[13] التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، ألّفه أبو حيّان الأندلسيّ، حقّقه الأستاذ الدّكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق – سورية، ط1، 2000 م، ج156/4.

[14] ينظر: الذّيل والتّكملة لكتابي الموصول والصّلة، لأبي عبد الله المرّاكشي، المجلّد الثالث، ص387.

[15] ينظر: العِبر في خبر من غبر، لمؤرّخ الإسلام الحافظ الذّهبي، حقّقه وضبطه على مخطوطتين: أبو هاجر محمّد السّعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط1، 1985 م، ج252/3.

[16] ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنّحاة، جلال الدّين السّيوطي، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط2، 1979 م، ج431/1.

[17] الذيل والتّكملة لكتابي الموصول والصّلة، المرّاكشي، المجلّد الأوّل، السّفر الأوّل، ص297-299.

[18] ينظر: المصدر السّابق، المجلّد الأوّل، السّفر الأوّل، ص395-400.

[19] ينظر: برنامج شيوخ الرّعيني، حقّقه إبراهيم شبّوح، مطبوعات مديريّة إحياء التّراث القديم، دمشق، 1962 م، ص84.

[20] ينظر: الإحاطة في أخبار غرناطة، تأليف: أبي عبد الله محمّد بن عبد الله بن سعيد بن أحمد السّلماني الشّهير بلسان الدّين ابن الخطيب، شرحه وضبطه وقدّم له: الأستاذ الدّكتور يوسف علي طويل، منشورات محمّد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط1، 2003 م، ج363/3-364.

[21] ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة، السّيوطي، ج236/2.

[22] ينظر: الذيل والتّكملة لكتابي الموصول والصّلة، للمرّاكشي، المجلّد الرّابع، السّفر السّادس، ص205.

[23] ينظر: المصدر السّابق، ص220-221.

[24] التّكملة لكتاب الصّلة، ابن الآبّار، ج218/2. برنامج شيوخ ابن أبي الرّبيع السّبتيّ، ص59.

3- تلاميذه:

بعد أن أنهى الشّلوبينيّ رحلته في طلب العلم على أيدي علماء عصره المشهورين، أصبح الشّلوبينيّ أستاذاً لمن يرغب في النّهل من بحور هذا العلم، وقد وُصف بالبراعة في هذا الميدان، فكان مؤئلاً لكثير منهم، قال أبو جعفر الغرناطي (ابن الزّبير) عنه: "كان بارعاً في التّعليم، ناصحاً به، أبقى الله ما بأيدي أهل المغرب من علم العربيّة، وقلّ متأدّب بالأندلس من أهل وقتنا لم يقرأ عليه، أو نحوي لا يستند ولو بواسطة إليه"[25].

ومن تلاميذه: ابن النّاظر[26]. أبو عمرو بن تقي[27]. أبو الحسين بن أبي الرّبيع[28]. اللورقيّ[29]. أبو الحسن (ابن عصفور)[30]. الأُبّذيّ[31]. الصَّفَّارُ[32]. ابن المُرحَّل[33]. ابن مالك الطّائي الجيانيّ، العلّامة النّحوي المشهور، صاحب الألفيّة[34]. وغيرهم.

والملاحظ أنّ عدداً من تلامذته أصبحوا فيما بعد من العلماء البارزين، الذين لا يجاريهم أحد في ميدان النّحو، ولاسيّما ابن عصفور وابن مالك صاحب الألفيّة المشهورة في النّحو.

4- منزلته العلميّة:

من خلال دراستنا لحياة الشّلوبينيّ في كتب تراجم العلماء والنّحويّين، يتبيّن لنا أنّه احتلّ منزلة علميّة عاليّة بين العلماء، يدلّنا على ذلك ما جاء في أقوال العلماء حوله، فقد وُصف بأنّه "إمام في اللغة والعربيّة، أستاذ فيها"[35]، وبأنّه: كان صاحب علم لا يُجارى[36]، كما وصفه بعضهم بأنّ "إليه كانت تصبّ الغاية"[37]، وهو "رئيس النّحويّين بالأندلس على انفراده بصناعة العربيّة"[38].

وإلى جانب علمه وصف المراكشيّ طريقة خطّه، فقال عنه: "وكان آنَقَ أهل عصره طريقة في الخطّ، وأسرعهم كَتْباً، وأكثرهم كُتُباً، وأبعدهم في الأستاذيّة"[39]، وهذه الأقوال تؤكّد ما ذهبنا إليه من أنّ الشّلوبينّي كان قد تربّع على عرش زعامة النّحو العربيّ في الأندلس في عصره.

---

[25] صلة الصّلة، لأبي جعفر أحمد بن إبراهيم الغرناطي، ص245.

[26] ينظر: الإحاطة في أخبار غرناطة، تأليف: لسان الدّين ابن الخطيب، ج1/463-465.

[27] ينظر: الذيل والتّكملة لكتابي الموصول والصّلة، للمرّاكشي، المجلّد الثالث، السّفر الخامس، ص55.

[28] ينظر: صلة الصّلة، لأبي جعفر الغرناطي، ص120. برنامج شيوخ ابن أبي الرّبيع السّبتي، ص59-60.

[29] ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة، السّيوطي، ج2/184.

[30] ينظر: صلة الصّلة، لأبي جعفر الغرناطي، ص305.

[31] ينظر: الذيل والتّكملة لكتابي الموصول والصّلة، للمرّاكشي، المجلّد الثالث، السّفر الخامس، ص329.

[32] ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة، السّيوطي، ج2/256.

[33] ينظر: الإحاطة في أخبار غرناطة، تأليف لسان الدّين بن الخطيب، ج3/303-306.

[34] ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة، السّيوطي، ج1/130-131.

[35] إشارة التّعيين في تراجم النّحاة واللغويين، اليماني، ص241.

[36] ينظر: الدّيباج المذهّب، ابن فرحون، ص285.

[37] اختصار القدح المعلّى في التّاريخ المحلّى، لابن سعيد، ص152.

[38] كتاب التّكملة لكتاب الصّلة، ابن الأبّار، ج3/159-160.

[39] الذّيل والتّكملة لكتابي الموصول والصّلة، المرّاكشي، المجلّد الثالث، ص386.

ثانياً: آراؤه النّحويّة:

قدّم الشّلوبين في شرحه للمقدّمة الجزوليّة مجموعة من القضايا النّحويّة، عبّر عنها لإظهار رأيه الخاصّ في مسألة نحويّة أو موافقاته أو مخالفاته لبعض المسائل، وقد حرص في مواضع عدّة من شرحه على إبداء رأيه فيما قدّمه من سبقه من النّحويّين تأييداً أو مخالفة، فيعرض ما قاله عالم أو فريق نحويّ، ويفنّد ما أتى به من قولٍ معلناً بصورةٍ أو بأخرى موقفه المؤيّد أو المعارض لما ساقه من قول عن لسان القائل.

والشّلوبين كان أميل إلى المدرسة البصريّة، ولذلك كثيراً ما نجده يؤيّد سيبويه رغم بعض الاختلافات التي كانت بين سيبويه والبصريّين، وعلى الرّغم من ذلك لم يجد الشّلوبين من حرج في عرض رأيه وإظهار حجّته، وقد خالف النّحويين في بعض القضايا، ولذلك فإنّ الدّراسة ستعرض في هذا الفصل أهمّ ما جاء في كتابه من آراء وافق فيها غيره من النّحويّين أو خالفهم.

1- موافقاته النّحويّة:

وهي التي يختار فيها رأياً نحويّاً، ويسير عليه، ومن موافقته للنّحويّين:

في باب الفصل:

من موافقة الشّلوبين للنّحويّين في باب الفصل قوله عند الحديث عن شروطه:

باب الفصل باب خرج فيه المضمر عن أصله وقصر على أمر ما فلا ينبغي أن يتعدّى فيه ما قصر عليه لو لم يكن المضمر فيه خارجاً عن أصله، فكيف وقد خرج فيه المضمر عن أصله، صيغته صيغة المضمر المرفوع؛ أي لا يصحّ بغير ضمائر الرّفع المنفصلة.

شروطه:

"1- أن يكون بين المبتدأ والخبر، أو ما أصلهما كذلك؛ يعني الاسمين في باب (إنّ) وكان وظنّ.

2- أو بين معرفتين أو نكرتين لا يقبلان الألف واللام، مثال ذلك: ظننت مثل زيد هو مثل عمرو، [هذا القسم لم يذكره سيبويه إنّما ذكر القسم الذي قبله، والقسم الذي بعده خاصّة].

اعترض الشّلوبين على هذا القسم الذي ذكره الجزوليّ (المؤلّف) بحجّة أنّه غير مسموع فلا ينبغي أن يعمل فيه القياس.

3- أو مجانساً لما هو المبتدأ في الحال أو في الأصل، في الغيبة والحضور والمرتبة.

مثاله: زيد هو القائم؛ لأنّ زيداً مبتدأ الآن، أو في الأصل يعني: ظننت زيداً هو القائم، وكان زيد هو القائم؛ لأنّ زيداً في المسألتين مبتدأ في الأصل"[40].

في الغيبة: نحو قولنا: كان زيد هو القائم، ولا تقول: كان زيد أنت خيراً منه.

والحضور: يعني كنت أنت خيراً منه، بالنّصب، ولا تقول: كنت أنت خيراً منك بالنّصب، إنّما تقوله بالرّفع.

والمرتبة: يعني في الإفراد والتّثنية والجمع؛ لأنّ مرتبة الإفراد أوّلاً، ثمّ مرتبة التّثنية، ثمّ مرتبة الجمع. وفي التّكلّم والخطاب والغيبة؛ لأنّ مرتبة المتكلّم أوّلاً، ثمّ المخاطب، ثمّ الغيبة.

تحدّث سيبويه في كتابه عن الفصل وأفرد له باباً بعنوان (باب ما يكون فيه هُوَ وأنْتَ وأنا ونَحْنُ وأخواتهنّ فصلاً)، قائلاً: "واعلم أنّ (هُوَ) لا يَحسن أن تكون فصلاً حتّى يكون ما بعدها معرفةً أو ما أشبه المعرفة، ممّا طال ولم تَدخله

---

[40] **شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير، للأستاذ أبي عليّ عمر بن محمّد بن عمر الأزديّ الشّلوبين (ت654هـ)، تحقيق: د. تركي بن سهو بن نزّال العتيبي، طبع بمكتبة الخانجي بالقاهرة، نشر مكتبة الرّشد، السّعوديّة، د.ت، ج3/945-946.**

الألف واللام، فضارع زيداً وعمراً، نحو: خير منك، ومِثْلك، وأفضل منك، وشرّ منك، كما أنّها لا تكون في الفصل إلّا وقبلها معرفةٌ، أو ما ضارعها، كذلك لا يكون ما بعدها إلّا معرفةً أو ما ضارَعها. لو قلت: كان زيدٌ هو منطلقاً، كان قبيحاً حتّى تذكر الأسماء التي ذكرتُ لك من المعرفة أو ما ضارعها من النّكرة ممّا لا يدخله الألف واللام"[41].

وقال الزّجّاجي في باب الفصل: "اعلم أنّ العربَ تجعلُ (هو، وهما، وهم، وهي، وأنت، وأنتما،...) وما أشبه ذلك فصلاً بين كُلّ معرفتين لا يستغني أحدهما عن الآخر، وبين معرفةٍ ونكرة تُقاربُ المعرفة، وذلك في باب كان وأخواتها، وباب إنّ وفي الظّنّ، والابتداء والخبر، وذلك قولك: كان زيدٌ هُوَ القائمَ، تجعل (القائم) خبر كان، وهو الفصل لا يُعتدّ به"[42].

وقال ابن عصفور في شرح جمل الزّجّاجي: "... والضّمير لا يخلو من أن يكون بين المبتدأ والخبر، أو بين ما كان أصله المبتدأ والخبر، فإن وقع بين المبتدأ والخبر فلا يخلو أن يكون اسماً ظاهراً أو مضمراً، فإن كان المبتدأ مضمراً، جاز في الضّمير أربعة أوجه، وذلك نحو قولك: أنتَ أنتَ القائمُ، يجوز لك أن تجعل الثاني مبتدأ، أو تأكيداً، أو بدلاً، أو فصلاً، فإن كان المبتدأ اسماً ظاهراً، نحو قولك: زيدٌ هو القائمُ، فيجوز فيه أن يكون بدلاً، أو مبتدأ، أو فصلاً. فإن وقع بعد ما أصله المبتدأ والخبر، فلا يخلو من أن يكون في باب (كان) أو في باب (إنّ)، أو في باب (ظننتُ)..."[43].

وينبغي أن يكون الضّمير في الفصل على حسب الأوّل من غيبة أو خطاب أو تكلّم، فإنّ فيه ضرباً من التّأكيد، كما تقدّم سابقاً عند الشّلوبين في حديثه عن (الغيبة والحضور والمرتبة).

في باب إعمال المصدر:

ومن موافقته للآراء النّحويّة ما جاء في باب إعمال المصدر في حديثه عن الفرق بين المصدر واسم الفاعل والصّفة المشبّهة، إذ يُفارق المصدر اسم الفاعل والصّفة المشبّهة في أنّه:

أ- لا يلزم معه ذكر الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿**أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ* يَتِيماً**﴾[44]، و[45]:

بِضَربٍ بالسّيوفِ رُؤوسَ قَومٍ أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ المَقِيلِ

ولا بدّ في اسم الفاعل والصّفة المشبّهة من الفاعل مضمراً أو مظهراً، بخلاف المصدر؛ لأنّ المصدر يستغني عن الفاعل مظهراً ومضمراً، وإنّما قلنا إنّ فاعل المصدر في قوله تعالى، وفي الشّاهد الشّعريّ السّابق محذوف،... ولم نقل

---

[41] الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط3، 1408 هـ - 1988م، ج392/2.

[42] كتاب الجمل في النّحو، صنّفه: أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق الزّجّاجي (ت340هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسّسة الرّسالة، دار الأمل، بيروت – لبنان، ط1، 1404 هـ - 1984م، ص142.

[43] شرح جمل الزّجّاجي، أبو الحسن عليّ بن مؤمن بن محمّد بن عليّ بن عصفور الإشبيليّ (ت669هـ)، قدّم له: فوّاز الشّعّار، إشراف: د. إميل بديع يعقوب، منشورات محمّد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط1، 1419 هـ - 1998م، ج163/2.

[44] سورة البلد، الآيتان 14-15.

[45] البيت للمرار التّميميّ في: الكتاب، سيبويه، ج116/1. والمقاصد النّحويّة في شرح شواهد الألفيّة المشهور بـ (شرح الشّواهد الكبرى)، بدر الدّين محمود بن أحمد بن موسى العينيّ (ت855هـ)، تحقيق: د. علي محمّد فاخر، د. أحمد محمّد توفيق السّوداني، د. عبد العزيز محمّد فاخر، دار السّلام للطّباعة والنّشر، القاهرة – مصر، ط1، 1431 هـ - 2010م، ص1396م. وشرح جمل الزّجّاجي، ابن عصفور، ج115/2. وشرح المفصّل، ابن يعيش، ج61/6. وشرح جمل الزّجّاجي، ابن عصفور، ج115/2. والكتاب، سيبويه، ج190/1. وشرح التّسهيل، ابن مالك جمال الدّين محمّد بن عبد الله بن عبد الله الطّائي الجيّاني الأندلسيّ (ت672هـ)، تحقيق: د. عبد الرّحمن السّيّد، د. محمّد بدوي المختون، هجر للطّباعة والنّشر، القاهرة – مصر، ط3، 1410 هـ - 1990م، ج129/3.

إنّه مضمر في المصدر،... واسم الفاعل والصّفة لا يستغنيان عنه (عن الفاعل)؛ لأنّهما مبنيّان للموصوف بهما له وهو الفاعل، أو المفعول، كما بُني للفاعل والمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله، فلم يستغنيا عنهما كما لم يستغن بالفعل عنهما[46].

ب- "المصدر إذا أضيف إلى المعرفة تعرف؛ على كلّ حال بمعنى الماضي كان أو المستقبل أو الحال، وليس كذلك اسم الفاعل؛ لأنّه تفترق أحكامه بحسب اختلاف معناه، ولا الصّفة فإنّ إضافتها غير محضة، والدّليل على أنّ إضافة المصدر معرفة أنّك تقول: عجبت من ضرب زيدٍ عمراً الشّديد، ولا تقول: عجبت من ضرب زيد عمراً شديد، على النّعت، فلو كانت إضافة المصدر إلى المعرفة لا تُعرّف، لم يمنع نعته بالنّكرة، بخلاف اسم الفاعل والصّفة[47].

ت- "أضعف المصادر في العمل ما فيه الألف واللام: يريد أنّ أقوى عمل المصدر عمله منوّناً ثمّ معرّفاً بالإضافة، ثمّ معرّفاً بالألف واللام"[48]، قال أبو عليّ الفارسيّ: "وأقيس الوجوه الثلاثة في الإعمال الأوّل ثمّ المضاف، ولم أعلم شيئاً من المصادر بالألف واللام معملاً في التّنزيل"[49]، وذلك من حيث "كان نكرة إذا كان منوّناً ومعرفة إذا كان مضافاً أو معرّفاً بالألف واللام، وليس اسم الفاعل كذلك بل أقوى عمله إذا كان معرّفاً بالألف واللام... ولا الصّفة المشبّهة؛ لأنّها لاحقة بما شبّهت به، فكأنّها هو لأنّ المشبّه بالشّيء لا يقوى قوّته.

ث- المصدر ليس وصفاً وهما وصفان (أعني اسم الفاعل والصّفة المشبّهة).

ج- المصدر لا يفتقر في كونه عاملاً إلى أن يعتمد، وكلّ واحد من اسم الفاعل والصّفة المشبّهة يفتقر إلى الاعتماد.

ح- المصدر لا يعتبر الزّمان في إعماله؛ أي أنّ المصدر يعمل سواء كان بمعنى المضيّ أو بمعنى الحال والاستقبال، واسم الفاعل والصّفة يعتبر الزّمان في إعمال كلّ واحد منهما.

خ- يفارق المصدر العاري من الألف واللام مطلقاً اسم الفاعل العاري من الألف واللام مطلقاً في أنّه لا يتقدّم عليه شيء ممّا يعمل فيه.

خصّ العاري من الألف واللام؛ لأنّ الذي فيه الألف واللام مساوٍ للمصدر في أنّه لا يتقدّم على واحد منهما ما عمل فيه (وإنْ اختلفت العلّة في امتناع التّقديم، فامتناعه في اسم الفاعل؛ لأنّه صلة للألف واللام، وامتناعه في المصدر؛ لأنّه صلة للمصدر لا للألف واللام.

د- يفارق المصدر الصّفة المشبّهة في أنّه ينصب المفعول به، وأنّه يعمل في الأجنبيّ[50].

تطرّق ابن يعيش في شرح المفصّل إلى الفروق بين اسم الفاعل والمصدر قائلاً:

"وجملة الأمر أنّ الفرق بين اسم الفاعل والمصدر من وجوه ستّة (أوّلها) أنّ الألف واللام في اسم الفاعل تفيد التّعريف مع كونها بمعنى الذي، والألف واللام في المصدر تفيد التّعريف لا غير. الثاني: أنّ اسم الفاعل يتحمّل الضّمير كما يتحمّل الفعل؛ لأنّه جار عليه، والمصدر لا يتحمّل ضميراً؛ لأنّه بمنزلة أسماء الأجناس، والفاعل يكون معه معنويّاً مقدّراً غير مستتر فيه. الثالث: أنّ المصدر يضاف إلى الفاعل والمفعول واسم الفاعل لا يُضاف إلّا إلى المفعول لا غير. الرّابع: أنّ المصدر يعمل في الأزمنة الثلاثة واسم الفاعل يعمل عمل الفعل في الحال والاستقبال. الخامس: أنّ المصدر لا يتقدّم عليه ما يعمل فيه سواء كانت فيه الألف واللام أو لم تكن، واسم الفاعل يتقدّم عليه ما ينصبه إذا لم

---

[46] شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير، الشّلوبين، ج3/916-917. بتصرّف بسيط.

[47] المصدر السّابق، ج3/917-918. بتصرّف بسيط.

[48] المصدر السّابق، ج3/918.

[49] الإيضاح العضدي، أبو عليّ الفارسيّ، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، جامعة الرّياض، ط1، 1389 هـ- 1969 م، ص160.

[50] ينظر: شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير، الشّلوبين، ج3/919-920.

تكن فيه الألف واللام. السّادس: أنّ اسم الفاعل لا يعمل حتّى يعتمد على كلام قبله، والمصدر يعمل معتمداً وغير معتمد"[51]، ممّا جاء معملاً من المصادر منوّناً قوله تعالى: ﴿**أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ* يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ**﴾[52]، فيتيماً منصوب بالمصدر الذي هو إطعام، والتّقدير: أو إطعام هو فيكون الفاعل مقدّراً محذوفاً، فإن صرّحت بالفعل كان الفاعل مستتراً، نحو قولك: أو أن أطعم يتيماً.

تحدّث ابن عصفور عن الاختلاف بين المصدر واسم الفاعل قائلاً: خالفَ المصدر "اسم الفاعل في أشياء منها: أنّه لا يجوز أن يتقدّم معموله عليه، وسبب ذلك أنّه مقدّر بـ (أنْ) والفعل، و (أنْ) من الموصولات، ولا يتقدّم على الموصول من صلته شيء. وخالفه أيضاً في أنّه يعمل بمعنى الحال والاستقبال، وبمعنى المضيّ، وفي أنّ الإضافة فيه محضة بخلاف اسم الفاعل"[53]

ومن موافقاته للنّحويّين في باب (نِعم وبئس) قوله عند الحديث عن أحوال فاعلهما:

"(نِعْمَ) و (بِئس) من قبيل الأفعال إلّا أنّ النّحويّين أفردوا لهما باباً؛ لأنّ لهما أحكاماً ليست لغيرهما من الأفعال، قال ابن السّرّاج: نِعْمَ وبِئسَ فعلان ماضيان، كان أصلهما نِعِمَ وبِئِسَ فكسرت الفاءان منهما من أجل حرفي الحلق، وهما: العين في (نِعِم)، والهمزة في (بِئِسَ)، فصار: نِعْمَ وبِئْسَ، ... ثمّ أسكنوا لها العين من (نِعْمَ) والهمزة من (بِئْسَ)... فقالوا: نِعْمَ وبِئْسَ"[54].

أحوال فاعل نِعْمَ وبِئسَ:

قال الشّلوبين: "لا يكون فاعلهما إلّا بالألف واللام الجنسيّتين، مثاله: نِعْمَ الرّجل زيد.

أو مضافاً إلى ما فيه الألف واللام، مثاله: نِعمَ صاحبُ الرّجل زيد.

أو مضمراً على شريطة التّفسير؛ يُفسّره ما بعده لفظاً ومعنى، وتفسيره مفرد يلزمه النّصب، ويجوز في المضمر أن يُثنّى ويُجمع، وألّا يُثنّى ولا يُجمع على السّواء، بل الأكثر في استعمال هذا المضمر ألّا يُثنّى ولا يُجمع وتثنيته وجمعه قليل.

أو مضافاً إلى نكرة، وذلك قليل جدّاً، وبابه الشّعر.

وإنّما لم يجيء فاعلهما نكرة مضافة لمثلها (مضافاً لنكرة) إلّا في الشّعر"[55]، مثال ما جاء من ذلك في نِعمَ قوله[56]:

فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لا سِلَاحَ لهم وصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَا

---

[51] **شرح المفصّل، ابن يعيش، ج61/6.**

[52] **سورة البلد، الآيتان14-15.**

[53] **شرح جمل الزّجّاجي، ابن عصفور، ج121/2.**

[54] **الأصول في النّحو، أبو بكر محمّد بن سهل بن السّرّاج النّحويّ البغداديّ (ت316 هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت – لبنان، ط3، 1417 هـ - 1996م، ج111/1.**

[55] **شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير، الشّلوبين، ج905/3.**

[56] **البيت لكثير بن عبد الله النّهشلي، أو لأوس بن مغراء، أو لحسّان بن ثابت، وليس في ديوانه، في: خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ)، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط4، 1418 هـ - 1997م، ج418/9. الإيضاح العضدي، الفارسيّ، ص85. شرح المفصّل، ابن يعيش، ج131/7. شرح جمل الزّجّاجي، ابن عصفور، ج64/2.**

وعن حذف الممدوح أو المذموم قال الشّلوبين:

"ولا بدّ معهما من الممدوح أو المذموم لفظاً، مثاله: نِعمَ الرّجل زيد، ويجوز حذفهما لفهم المعنى، فمن حذف اسم الممدوح لفهم المعنى (نيّة)، قوله تعالى: ﴿**نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ**﴾[57]، تقديره: نعم العَبدُ أيّوب، فحذف (أيّوب) لفهم المعنى، وذلك لوجود الممدوح قبله في قوله: ﴿**إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً**﴾[58]"[59].

حمل هذه الآية على أنّهما كلامان كلّ واحد منهما قائم بنفسه أمدح من أن يكونا كلاماً واحداً، فإذا كانا كلامين فلا بُدّ مع (نِعْم) من ذكر الاسم الذي يشتمل على الجنس الممدوح، والاسم الذي يعين الممدوح بعد ذلك، فلا بدّ من تقدير حذف أيّوب؛ لأنّه الاسم الذي يعين الممدوح.

أشار أبو عليّ الفارسيّ إلى أحوال فاعلهما قائلاً:

"نِعم وبِئس فعلان ماضيان، وفاعلاهما على ضربين: أحدهما: أن يكون الفاعل مضمراً قبل الذكر، فيفسّر بنكرة منصوبة، والآخر أن يكون مظهراً. فالمضمر نحو: نِعمَ رجلاً عبدُ اللهِ، وبئسَ غلاماً عمروٌ، ففي كلّ واحد من نعم وبئس فاعل أُضمر قبل الذكر، فلزم تفسيره بالنّكرة ليكون هذا التّفسير في تبيينة المضمر بمنزلة تقدّم الذّكر له. والضّرب الآخر من فاعل نِعمَ وبئسَ أن يكون مظهراً فيه الألف واللام، أو مضافاً إلى ما فيه الألف واللام، وذلك قولك: نِعم الرّجلُ عبدُ اللهِ، وبئستِ المرأةُ هندُ، والمضاف إلى ما فيه الألف واللام نحو قولك: نِعم غلامُ الرّجلِ عمروٌ، وبئس صاحبُ القومِ بكرٌ..."[60].

حكى أنّه قد جاء فاعله مظهراً على غير هذين الوجهين، وليس بالشّائع، وأنشد في ذلك:

(فنعم صاحبُ قومٍ لا سلاحَ لهم...) الشّاهد فيه دخول نعم على اسم عار من الألف واللام مضاف إلى ما لا ألف ولا لام فيه.

وهذا ما ذهب إليه الزّمخشري في مفصّله قائلاً: "وفاعلهما إمّا مظهر معرّف باللام أو مضاف إلى المعرّف به، وإمّا مضمر مميّز بنكرة منصوبة، وبعد ذلك اسم مرفوع هو المخصوص بالمدح أو الذّمّ، وذلك قولك: نِعم الصّاحبُ، أو نِعم صاحبُ القوم زيدٌ، وبئس الغلامُ، أو بئس غلامُ الرّجلِ بشْر، ونعم صاحباً زيدٌ، وبئس غلاماً بشر"[61].

ومن موافقاته للنّحويّين في باب نواصب الفعل المضارع، قوله عند الحديث عن إذن:

اتّسعت العرب في (إذن) اتّساعاً لم تتّسعه في غيرها من النّواصب فأجازوا فيها:

- دخولها على الأفعال وعلى الأسماء، فأجازوا: إذن عبد الله يقول ذلك.
- وكذلك أيضاً أجازوا دخولها على فعل الحال، فأجازوا أن تقول: إذن أظنّك كاذباً، لمن يُحدِّثك بحديث وتظنّه فيه كاذباً، وأدخلوا في ذلك إذن على فعل الحال.
- أن تتأخّر إذن عن الفعل، فقالوا: أكرمك إذن.
- أن يفصلوا بين الفعل ومنصوبه بالقسم، نحو: إذن والله أفْعَلَ ذلك[62]، ومنه قول حسّان بن ثابت[63]:

---

[57] سورة ص، الآية 44.

[58] سورة ص، الآية 44.

[59] شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير، الشّلوبين، ج905/3.

[60] الإيضاح العضدي، الفارسيّ، ص81-84.

[61] المفصّل في النّحو، الزّمخشري أبو القاسم محمود بن عمر، تحرير J. P. BROCH، طبع في مدينة كريستيانيا النّروجيّة، سنة 1879م، ص122.

[62] شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير، الشّلوبين، ص475-476.

[63] من البحر الوافر، ينظر: ديوان حسّان بن ثابت الأنصاريّ، شرحه وكتب هوامشه: الأستاذ عبد أ. مهنّا، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط2، 1414 هـ - 1994م، ص33.

إذن – واللهِ – نـــــــــرميهم بحَـــــــــرْبٍ تُشـــــيب الطّفـــــلَ مِـــــنْ قَبْـــــلِ المَشـــــيبِ

فهذه اتّساعات في إذن انفردت بها دون غيرها من نواصب الأفعال، ولا يجوز ذلك في سائر نواصب الفعل، فلمّا اتّسعوا في (إذن) هذه الاتّساعات قويت بذلك عندهم، فشبّهوها بعوامل الأسماء النّاصبة لقوّتها بهذا التّصرّف الذي تصرّفته[64]، ولكن لا بكلّ عوامل الأسماء النّاصبة، لكن بأضعف عوامل الأسماء النّاصبة؛ لأنّ المشبّه بالشّيء لا يقوى قوّة المشبّه به،... وأضعف عوامل الأسماء النّاصبة هي ظننت وأخواتها.

وهو في هذا الرّأي يتّفق مع النّحويّين الذين ذهبوا إلى أنّه يجوز فيها أن تكون مبتدأة، فإذا قال لك قائل: أنا أكرمك، قلت: إذن أجزيك، وإن قال: انطلق زيد، قلت: إذن ينطلق عمرو (دخلت على فعل)، وإذا دخلت بين عامل ومعمول فيه، لا تكون فيه عاملة البتّة، نحو قولك: إنْ تأتني إذن آتك، وكذلك أنا إذن أكرمك، وإن كانت في القسم بين المقسم به والمقسم عليه، نحو قولك: والله إذن لا أكرمك؛ لأنّ الكلام معتمد على القسم، فإن قدّمتها كان الكلام معتمداً عليها، فكان القسم لغواً، نحو: إذن والله أضربك؛ لأنّك تريد إذن أضربك والله، فالذي تلغيه لا يكون مقدّماً، إنّما يكون في أضعاف الكلام، وجاز أن تفصل بالقسم بين (إذن) وما عملت فيه من بين سائر حروف الأفعال لتصرّفها، وأنّها تستعمل وتُلغى، وتدخل للابتداء؛ لذلك شبّهت بظننت من عوامل الأسماء[65].

وهو أيضاً مذهب سيبويه في كتابه: "لا تفصل بين شيء ممّا ينصب الفعل وبين الفعل سوى إذن؛ لأنّ إذن أشبهت أرى، فهي في الأفعال بمنزلة أرى في الأسماء، وهي تُلغى وتُقدَّم وتُؤخَّر..."[66].

يتابع الشّلوبين حديثه عن (إذن) وأحوالها قائلاً: (حالات مجيئها)

"إنْ شئت قلت: إذن جواب وجزاء[67]، فمن حيث كانت كذلك كان الواجب لها صدر الكلام؛ لأنّ الجزاء له صدر الكلام[68]، وكذلك الجواب، أعني أدوات الجواب التي هي: لا وبلى ونعم، فلمّا اتّسع فيها وأخّرت عن الفعل، أو أوسطت كان لها بذلك حالان، أقواهما: التّقدّم على الفعل في صدر الكلام، وغير ذلك من أخواتها يضعف عن هذه الحال، وإنْ أريد به الاستقبال أعملت"[69].

وحكى سيبويه إلغاءها إذا كانت متقدّمة، وكان الفعل بعدها مستقبلاً[70].

وإذا توسّطت وافتقر ما قبلها إلى ما بعدها ليحترز من مثل إذن في قوله[71]:

ارْدُدْ حِمَـــــارَكَ لا يَرْتَـــــعْ بِرَوْضَـــــتِنَا إِذَنْ يُـــــرَدَّ وقَيْـــــدُ العَيـــــر مَكْـــــرُوبُ

---

[64] قال المبرّد: "اعلم أنّ (إذن) في عوامل الأفعال كظننت في عوامل الأسماء"، المقتضب، صنعة: أبي العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد (ت285هـ)، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، نشر لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ، وزارة الأوقاف، القاهرة – مصر، 1415 هـ – 1994م، ج10/2. وفي الكتاب "باب إذن، اعلم أنّ إذن إذا كانت جواباً، وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل أرى في الاسم، إذا كانت مبتدأة، وذلك قولك: إذن أجيئك..."، الكتاب، سيبويه، ج12/3.

[65] ينظر: المقتضب، المبرّد، ج10/2–11.

[66] الكتاب، سيبويه، ج12/3–13.

[67] قال سيبويه: "أمّا إذن فجواب وجزاء". الكتاب، سيبويه، ج234/4.

[68] حروف الجزاء لها الصّدارة. ينظر: المقتضب، المبرّد، ج66/2. شرح المفصّل، ابن يعيش، ج7/9.

[69] شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير، الشّلوبين، ص477–478.

[70] قال – رحمه الله –: "زعم عيسى بن عمر أنّ ناساً من العرب يقولون: إذن أفعل ذاك في الجواب، فأخبرت يونس بذلك، فقال: لا تُبعِدنّ ذا، ولم يكن ليروي إلّا ما سمع". الكتاب، سيبويه، ج16/3.

[71] البيت من البسيط، وهو لعبد الله بن عنمة الضّبيّ في: المفضّليّات، المفضّل الضّبيّ، تحقيق: أحمد محمّد شاكر، وعبد السّلام محمّد هارون، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط6، د.ت، ص383. الكتاب، سيبويه، ج14/3. المقتضب، المبرّد، ج10/2. الأصول، ابن السّرّاج، ج148/2. شرح المفصّل، ابن يعيش، ج16/7. خزانة الأدب، البغداديّ، ج462/8–473، وفيه: ازجُرْ حمارك.

لأنّ قوله: (اردد حمارك لا يرتع بروضتنا) كلام تامّ يستغني عمّا بعده، وقوله بعد ذلك: (إذن يُردّ وقيد العير مكروب) كلام مستقلّ بنفسه لا يحتاج إليه ما قبله.

إذ كانت (إذن) فيه متوسّطة لكنّها لم يفتقر ما قبلها إلى ما بعدها، فكأنّها مبتدأة، غير متوسّطة.

وهو من شواهد سيبويه على نصب ما بعد (إذن)؛ لأنّها مصدّرة في الجواب، والرّفع جائز على إلغائها، وتقدير الفعل واقعاً للحال؛ لأنّ هذا منقطع من الكلام الأوّل، وليس معتمداً على ما قبله؛ لأنّ ما قبله مستغنٍ[72]. (إذن منقطع عمّا قبله).

تتوسّط (إذن) بين المخبر وذي الخبر؛ أي بين المبتدأ والخبر، مثال ذلك: أنا إذن أكرمك[73]، وأمّا قوله[74]:

لا تَتركنَّـــــــي فِـــــــيهُمُ شَـــــــطِيرا إنّـــــــي إذَنْ أهلَـــــــكَ أَوْ أَطِيـــــــرَا

فهو ضرورة، أو على حذف الخبر، كأنّه قال: إنّي لا أحتمل ذلك.

هذا التّخريج نسبه البغداديّ إلى السّيرافي، وفيه تخريجات أخر على النّحو الآتي:

– على أنّ الفعل جاء منصوباً بإذن مع كونه خبراً عمّا قبلها، بتأويل أنّ الخبر هو مجموع (إذن أهلك)، لا أهلِكَ وحده، فتكون إذن مصدّرة، ... وهذا مردود لأنّ مقتضى ذلك أن يجوز: زيد إذن يقومَ، بالنّصب، على جعل الخبر هو المجموع... وصريح كلام العرب يأباه.

– أنّ هذه لغة حملت فيه (إذن) على (لن) وهي لا تلغى بحال.

– قيل: إنّ هذا البيت شاذّ ولا يُحتجّ به؛ لأنّ قائله مجهول[75].

ذكره الفرّاء في عدّة مواضع من تفسيره: أنشدني بعض العرب، وذكر البيتين. وأشار إلى أنّ (إذن) إذا وقعت بعد إنّ ووقع بعدها مضارع جاز في هذا المضارع الرّفع والنّصب، وأنّ كلّ واحد منهما لغة من لغات العرب، وأنّ ذلك مختصّ بوقوعها بعد إن"[76].

وتتوسّط بين الشّرط والجزاء، مثاله: إنْ تزرني إذَنْ أكرِمْك[77].

قال سيبويه: "إنْ تأتِني إذَنْ آتِك؛ لأنّ الفعل ههنا معتمد على ما قبل (إذَنْ)"[78].

وإذا توسّطت بين القسم والجواب ألغيت، مثال ذلك: والله إذن لا أفعلُ[79].

---

[72] الكتاب، سيبويه، ج14/3.

[73] شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير، الشّلوبين، ص479.

[74] من بحر الرّجز. ولم أعثر لهذا الشّاهد على نسبة إلى قائل معيّن، ونسبه عبد السّلام هارون إلى رؤبة بن العجّاج، ولم أقف على من نسبه لرؤبة غيره، وليس في ديوان رؤبة المطبوع. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت207هـ)، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط3، 1403هـ – 1983م، ج274/1. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاريّ (ت761هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، صيدا – بيروت، د.ت، ج29/1. شرح المفصّل، ابن يعيش، ج17/7. المقاصد النّحويّة، العينيّ، ص1864.

[75] ينظر: خزانة الأدب، البغدادي، ج456/8-457.

[76] ينظر: معاني القرآن، الفرّاء، ج274/1.

[77] شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير، الشّلوبين، ص480.

[78] الكتاب، سيبويه، ج14/3.

[79] شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير، الشّلوبين، ص480.

قال المبرّد: "الموضع الذي لا تكون فيه عاملة البتّة... وكذلك إنْ كانت في القسم بين المقسم به والمقسم عليه، نحو قولك: والله إذن لا أكرمك؛ لأنّ الكلام معتمدٌ على القسم. فإن قدّمتهما كان الكلام معتمداً عليها، فكان القسم لغواً؛ نحو: إذن والله أضربَك..."[80].

وإذا تقدّمها حرف العطف (واو العطف) مثاله: فإذن أحسن إليك، جواباً لمن قال: أزورك جاز فيها الأمران (إعمال إذن وإهمالها) على اختلاف التّأويلين؛ التّأويلان أحدهما: أنّ إذن ابتداء، الجملة معطوفة قبل ارتباطها بالأولى، ولا التفات إلى الرّبط. والثّاني: أنّ الجملة الثانية قد ربطت بالأولى، فالتفت إلى الرّبط الآن، فصارت إذن بذلك متوسّطة[81].

قال سيبويه: "واعلم أنّ إذن إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل، فإنّك فيها بالخيار: إنْ شئت أعملتها كإعمالك أُرَى وحَسِبْتُ إذا كانت واحدة منهما بين اسمين... وإن شئت ألغيتَ إذَنْ كإلغائك حَسِبْتُ... فأمّا الاستعمال فقولك: فإذَنْ آتيَك وإذَنْ أكْرِمَك، ... وأمّا الإلغاء فقولك: فإذَنْ لا أُجيبُك..."[82].

وهو أيضاً مذهب ابن السّرّاج في الأصول[83]، وأبي عليّ الفارسيّ في كتابه الإيضاح[84].

في باب الحال:

ومن موافقته للآراء النّحويّة ما جاء في باب الحال:

قوله: إذا تقدّم نعت النّكرة عليها نصب على الحال؛ ليُفرَّق بين تقدّمه وتأخّره في ذلك.

الحال أصله أن يكون نكرة، مثاله: جاء زيد ضاحكاً، ووصفاً لمعرفة؛ لأنّ كون الحال وصفاً لمعرفة إنّما يشترط فيها أن تكون بعد صاحبها؛ لأنّها إذا كانت بعد صاحبها وصاحبها نكرة أمكنت مشاكلته، وأمّا إذا كانت الحال قبل صاحبها فلا يشترط فيها أن تكون وصفاً لمعرفة، بل قد يكون صاحبها معرفة ونكرة"[85].

لهذا قال النّحويّون: إذا تقدّم نعت النّكرة عليها نصب على الحال ليفرق بين تقدّمه وتأخّره في ذلك، ومنهم سيبويه في "باب ما ينتصب؛ لأنّه قبيح أن يوصف بما بعده، ويُبنى على ما قبله، وذلك قولك: هذا قائماً رجلٌ، وفيها قائماً رجلُ، ... وحُمِل هذا النّصبُ على جوازِ فيها رجلٌ قائماً، وصار حين أُخّر وجه الكلام، فِراراً من القبح"[86].

قال السّيرافي: "جملة هذا الباب أن يكون اسمٌ منكورٌ له صفة تجري عليه، ويجوز نصب صفته على الحال، والعامل في الحال شيء متقدّم لذلك المنكور، ثمّ تتقدّم صفة ذلك المنكور عليه لضرورة عرضت لشّاعر إلى تقديم تلك الصّفة، فيكون لفظ الاختيار في لفظ تلك الصّفة أن تُحمل على الحال"[87].

"تتقدّم الحال على صاحبها، نحو: هذا قائماً رجلٌ، وفيها قائماً رجلٌ، ونصب الحال المتقدّمة من النّكرة إنّما يكون في قليل من الكلام؛ قال سيبويه: أكثر ما يكون في الشّعر، وأقلّ ما يكون في الكلام"[88].

---

[80] المقتضب، المبرّد، ج11/2.

[81] شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير، الشّلوبين، ص480-481.

[82] الكتاب، سيبويه، ج13/3-14.

[83] ينظر: الأصول، ابن السّرّاج، ج149/2.

[84] الإيضاح العضدي، أبو عليّ الفارسيّ، ص311.

[85] شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير، الشّلوبين، ص726.

[86] الكتاب، سيبويه، ج122/2.

[87] شرح كتاب سيبويه، تأليف: أبي سعيد السّيرافيّ الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت368هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيّد علي، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط1، 1429 هـ - 2008م، ج451/2.

[88] المساعد على تسهيل الفوائد شرح منقّى مصفّى للإمام الجليل بهاء الدّين بن عقيل على كتاب التّسهيل لابن مالك، تحقيق: د. محمّد كامل بركات، دار الفكر، دمشق – سورية، ط1، 1402 هـ - 1982م، ج18/2-19.

في باب التّمييز:

ومن موافقته للآراء النّحويّة ما جاء في باب التّمييز: قوله: "التّمييز المنتصب عن تمام الكلام، إمّا فاعل شُغِل عنه فعله بما يُلابسه، مثاله: ﴿**وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً**﴾[89]، وطاب زيد نفساً، وإمّا مفعول به شُغِل عنه الفعل الواقع به بما يُلابسه، مثاله: ﴿**وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً**﴾[90]" [91]، وهو في هذا الرّأي يتّفق مع النّحويّين، ومنهم الزّمخشريّ في قوله: "التّمييز ويُقال له التّبيين والتّفسير، وهو رفع الإبهام في جملة، أو مفرد بالنّصّ على أحد محتملاته، فمثاله في الجملة: طاب زيد نفساً، وتصبّب عرقاً،... وفي التّنزيل: ﴿**وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً**﴾[92]، **و** ﴿**وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً**﴾[93]... واعلم أنّ هذه المميّزات عن آخرها أشياء مزالة عن أصلها، ألا تراها إذا رجعت إلى المعنى متّصفة بما هي منتصبةٌ عنه، ومناديةً على أنّ الأصل عندي...: وصف النّفس بالطّيب، والعرق بالتّصبّب، والشّيب بالاشتعال، وأن يقال: طابت نفسه، وتصبّب عرقه، واشتعل شيب رأسي؛ لأنّ الفعل في الحقيقة وصفٌ في الفاعل، والسّبب في هذه الإزالة قصدهم إلى ضرب من المبالغة والتّأكيد"[94].

و "المراد بمميّز الجملة ما ذكر بعد جملة فعليّة مبهمة النّسبة، نحو: طبتُ نفساً. واشتعل رأسي شيباً، وفجّرنا الأرض عيوناً، ... فالأكثر أن يصلح لإسناد الفعل إليه مضافاً إلى المجعول فاعلاً، كقولك: طابت نفسي، واشتعل شيب رأسي، ... وقد يصلح لإيقاع الفعل عليه مضافاً إلى المجعول مفعولاً، كقوله تعالى: ﴿**وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً**﴾، فإنّ أصله: وفجّرنا عيونَ الأرضِ"[95].

وقوله في **باب حروف الخفض**: مِنْ تأتي على عدّة أوجه:

- تكون لابتداء الغاية، مثاله: جئت من الدّار.
- للتّبعيض، مثاله: أكلت من الرّغيف.
- لتبيين الجنس [96]، مثاله: ﴿**فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ**﴾[97] ؛ أي "فاجتَنِبُوا الرّجْسَ الذي هوَ الأوثانُ ؛ لأنّ الرِّجْسَ هُوَ أعمُّ مِنَ الأوثانِ، لأنّه قد يكون وثناً وغير وَثَنٍ، وجميعُ ذلك يجبُ أن يُجتنبَ، فَبَيَّنَ بـ (مِنْ) الرّجْسَ المرادَ ها هنا، وهُوَ الرِّجْسُ الذي هوَ الوثنُ"[98].

---

[89] سورة مريم، الآية 4.

[90] سورة القمر، الآية 12.

[91] شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير، الشّلوبين، ص1007.

[92] سورة مريم، الآية 4.

[93] سورة القمر، الآية 12.

[94] المفصّل، الزّمخشري، ص30-31.

[95] ينظر: شرح التّسهيل، ابن مالك، ج2/383-384.

[96] شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير، للشّلوبين، ج2/818.

[97] سورة الحجّ، الآية 30.

[98] كتاب الأزهية في علم الحروف، علي بن محمّد النّحوي الهَرَوي (ت415 هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، سورية، 1413 هـ - 1993م، ص225.

قال ابن هشام: " إنّما في قوله تعالى: ﴿**فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ**﴾[99] لبيان الجنس. وأنكر مجيء (من) لبيان الجنس قوم، وقالوا: هي في "(مِنَ الأوثان) للابتداء، والمعنى: فاجتنبوا من الأوثان الرّجس وهو عبادتها، وهذا تكلّف"[100].

من المعاني التي تفيدها الباء (التّعدية)، وتكون لتعدية ما كان أصله ألا يتعدّى بمعنى الهمزة التي هي لتعدية ما لا يُتعدّى[101]، ومثاله: ﴿**وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ**﴾[102] ؛ إذ معناه لأذهب سمعهم، وإلا فالإلصاق تعدية في المعنى.

أشار إلى هذا المعنى ابن هشام في مغني اللبيب فمن معاني الباء: "التّعدية، وتُسمّى باء النّقل أيضاً، وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً، وأكثر ما تُعدّي الفعلَ القاصر، تقول في ذهب زيد: ذهبت بزيد، وأذهبْتُه، ومنه: ﴿**ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ**﴾[103]، وقُرئ: ﴿**أَذْهَبَ اللَّهُ نُورِهِمْ**﴾ وهي بمعنى القراءة المشهورة، وقول المبرّد والسّهيليّ" إنّ بين التّعديتين فرقاً، وإنّك إذا قلت: (ذهبت بزيد) كنت مُصاحباً له في الذّهاب، مَرْدُودٌ بالآية، وأمّا قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ**﴾[104] فيحتمل أنّ الفاعل ضميرُ البرق"[105].

وذهب المرادي في الجنى الدّاني إلى أنّ باء التّعدية "هي القائمة مقام الهمزة، في إيصال معنى الفعل اللازم إلى المفعول به، نحو: ﴿**ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ**﴾، و ﴿**لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ**﴾ ... فلذلك قيل: الصّواب قول بعضهم: هي الدّاخلة على الفاعل، فتصيّره مفعولاً. ليشمل المتعدّي واللازم... ومذهب الجمهور أنّ باء التّعدية بمعنى همزة التّعدية، لا تقتضي مشاركة الفاعل للمفعول.

وذهب المبرّد والسُّهيليّ إلى أنّ باء التّعدية تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول في الفعل، بخلاف الهمزة"[106].

ورُدّ عليها بقوله تعالى: ﴿**ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ**﴾؛ لأنّ الله تعالى لا يُوصف بالذّهاب مع النّور، وأُجيب بأنّه يجوز أن يكون تعالى وصف نفسه بالذّهاب على معنى: يليق به ويُؤيّد أنّ باء التّعدية بمعنى الهمزة قراءة اليماني ﴿**أَذْهَبَ اللَّهُ نُورِهِمْ**﴾.

تكون **الباء زائدة في المعنى (في الفاعل)**[107]:

مثاله: ﴿**كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً**﴾[108] ؛ أي: كفى اللهُ شهيداً، أشار ابن هشام إلى أنّ زيادتها غالبة في فاعل (كفى)[109]. قال ابن الشّجري في زيادتها في كفى بالله قولان: أحدهما قول الزّجّاج وهو أنّه دخله معنى اكتَفُوا باللهِ[110]، وهو من الحسن

---

[99] سورة الحجّ، الآية 30.

[100] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، ج350/1.

[101] شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير، للشّلوبين، ج829/2.

[102] سورة البقرة، الآية 20.

[103] سورة البقرة، الآية 17.

[104] سورة البقرة، الآية 20.

[105] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، ج119/1-120.

[106] الجنى الدّاني في حروف المعاني، صنعة: الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدّين قباوة، محمّد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط1، 1413 هـ - 1992م، ص37-38.

[107] شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير، للشّلوبين، ج829:2.

[108] سورة الرّعد، الآية 43.

[109] ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، ج124/1.

[110] ينظر: معاني القرآن، للزّجّاج أبو إسحق إبراهيم بن السّرّي (ت311هـ)، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط1، 1408 هـ - 1989م، ج57/2. في توجيه الآية (45) من سورة النّساء.

بمكان، والقول الآخر: "أنّها دخلت لتأكيد الاتّصالِ، لأنّ الاسمَ في قولك: كَفَى اللهُ، يتّصِلُ بالفعل اتّصالَ الفاعليّة، فإذا قلت: كفى بالله، اتّصل اتصالَ الإضافةِ، واتّصالَ الفاعليّة، وفعلوا ذلك إيذاناً بأنّ الكفايةَ من الله سبحانه ليست كالكفاية من غيره، في عِظَم المنزلةِ، فضُوعِف لفظُها لتضاعُف معناها، فإذا قلت: كفى بزيدٍ عالماً، حملته على معنى اكتفِ به"[111].

2- مخالفاته النّحويّة:

يقدّم الشّلوبينيّ مجموعة من الآراء النّحويّة التي يعلن فيها مخالفته لرأي غيره من النّحويّين، وقد لا يعلنها صراحة، وإنّما يذكر رأيه بما يُخالف آراءهم.

والشّلوبينيّ من أتباع المذهب البصريّ في النّحو، وعلى الرّغم من ذلك فإنّه لا يتوانى عن مخالفة آراء النّحويّين من هذه المدرسة في بعض المواضع من كتابه، ومن ذلك مخالفته الأخفش، كما أنّه قد لا يتّفق مع آراء من سبقه في شرح الجزوليّة، فيذكر ما قاله في مسألة ما، ويوضح بعدها رأيه في المسألة، وفيما يأتي سنذكر بعضاً ممّا خالف فيه الشّلوبينيّ آراء غيره من النّحويّين:

رافع المبتدأ والخبر:

وهذه المسألة خلافيّة بين البصريّين والكوفيّين، فقد اختلف النّحويّون حولها وفق الآتي:

ذهب الكوفيّون إلى أن عامل الرّفع في المبتدأ هو الخبر، وعامل الرّفع في الخبر هو المبتدأ، أي أنّ كلاً من المبتدأ والخبر يتناوبان العمل في الآخر، فهما يترافعان[112]، وعلّة ذلك أنّ المبتدأ والخبر كلاهما يحتاج الخبر، فيصبح عمدة له، واختار هذا المذهب ابن جنّي[113]، ومن الأمثلة التي طرحها الكوفيّون للدّلالة على ما ذهبوا إليه، قولهم: (زيدٌ أخوكَ، وعُمْرٌو غلامُك)، أمّا البصريّون فقالوا إنّ ما يعمل الرّفع في المبتدأ هو الابتداء، أي وقوعه موقع الابتداء، واختلفوا في الخبر، فمنهم من قال إنّ كالمبتدأ يرتفع بالابتداء وحده[114]، فيما ذهب فريق ثانٍ إلى أنّ الخبر يرتفع بعاملين هما: الابتداء والمبتدأ معاً[115]، وقال فريق ثالث أنّ الخبر يرتفع بالمبتدأ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء[116].

وحجّة الكوفيّين فيما ذهبوا إليه أنّهم وجدوا "المبتدأ لا بدّ له من خبر، والخبر لا بدّ له من مبتدأ، ولا ينفكّ أحدهما من صاحبه، ولا يتمّ الكلام إلا بهما...، فلهذا قلنا: إنّهما يترافعان، كلّ واحد منهما يرفع صاحبه"[117].

---

[111] أمالي ابن الشّجري، هبة الله بن عليّ بن محمّد بن حمزة الحسيني العلويّ (ت542هـ)، تحقيق: د. محمود محمّد الطّناحيّ، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط1، 1413 هـ - 1992م، ج310/1.

[112] ينظر: شرح المفصّل، ابن يعيش، ج84/1.

[113] ينظر: الخصائص صنعة أبي الفتح عثمان بن جنّي، دار الكتب المصريّة، تحقيق محمّد علي النّجار، المكتبة العلميّة، ج18/1.

[114] ومن أنصار هذا الرّأي: جمهور نحاة البصرة، ينظر: المطالع السّعيدة في شرح الفريدة في النّحو والصّرف والخطّ، جلال الدّين السّيوطي، تحقيق: نبهان ياسين حسين، ساعدت الجامعة المستنصريّة على طبعه، دار الرّسالة للطّباعة، بغداد، 1977م، ج256/1. شرح المفصّل، ابن يعيش، ج85/1.

[115] ينظر: الأصول، ابن السّرّاج، ج58/1. شرح المفصّل، ابن يعيش، ج85/1.

[116] ينظر: شرح المفصّل، ابن يعيش، ج85/1.

[117] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين: البصريين والكوفيين، تأليف الشّيخ الإمام كمال الدّين أبي البركات الأنباري النّحويّ ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف تحقيق محمد محي الدّين عبد الحميد، دار الفكر، ج44/1-45.

واحتجّ البصريّون لرأيهم القائل إنّ العامل هو الابتداء بأنّ الابتداء يعني خلوّ الجملة من العوامل اللفظيّة؛ لأنّ "العوامل في هذه الصّناعة ليست مؤثرة حسّيّة، وإنّما هي إمارات ودلالات"، وأمّا من قال إنّ الابتداء والمبتدأ يعملان في الخبر، فاحتجّوا لذلك بقولهم أنّ الخبر موقعه بعد المبتدأ والابتداء دوماً، فكان من الواجب والضّروري أن يعملا فيه.

في حين احتجّ من قال إنّ الابتداء يعمل في المبتدأ، والمبتدأ يعمل في الخبر دون الابتداء بكون الابتداء من العوامل المعنويّة، وهي عوامل ضعيفة التّأثير فيما يأتي بعدها، والعامل اللفظيّ أقوى، ولهذا كان المبتدأ هو العامل في الخبر[118].

وتبدو مخالفة الشّلوبيني لآراء النّحويّين حول هذه المسألة في رفضه الآراء القائلة إنّ العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء، ورفض قول الكوفيّين بأنّ المبتدأ والخبر ترافعا بالابتداء، ووافق الرّأي القائل إنّ الابتداء يرفع المبتدأ، والمبتدأ يرفع الخبر، وذلك أنّ "الابتداء إنّما يطلب المبتدأ، والمبتدأ هو الذي يطلب الخبر، وطلب الابتداء للخبر إنّما هو بواسطة المبتدأ... وكانت حقيقة الأمر أنّ الطّالب إنّما يعمل فيما يطلب، فينبغي أن يكون الابتداء يعمل في المبتدأ، والمبتدأ يعمل في الخبر"[119].

حاشا:

انقسم النّحويّون في (حاشا) قسمين، فمنهم من ذهب إلى أنّها حرف ومنهم سيبويه الذي عدّها حرف جرّ مشابه لحتّى[120]، وآخرون ذهبوا إلى أنّها فعل، ومنهم: الأخفش، والمبرّد اللذان عدّا (حاشا) حرف جرّ وفعل[121]، مستشهدين على فعليّتها بما سُمع عن العرب، "اللهمّ اغفر لي ولمن سمعني حاشا الشّيطان"[122].

وقد خالف الشّلوبينيّ رأي سيبويه في كونها حرف جرّ، وذهب إلى أنّها فعل، موافقاً رأي الأخفش والمبرّد، مستدلاً على ذلك بالقول: "لا يوجد حرف ينصب ولا يرفع فلم يبقَ إلا أن تكون فعلاً بمعنى جاوز وجاز، والمعنى جاوز أو جاز بعضهم زيداً؛ أي لم يكن بعضهم زيداً، وليس بعضهم زيداً"[123].

إعراب الضّمير المضاف للصّفة المشتقّة من اسم الفاعل مثل (الضّاربك):

اختلف النّحويّون في إعراب الضّمير من قولنا: (الضّاربك) هل هو في موضع نصب، أم في موضع جرّ؟.

وقد ذهب سيبويه إلى أنّ الضمير في (الضّاربك) هو في موضع جرّ، ويعرب مضاف ليس إلا[124].

وذهب الفرّاء إلى أنّ الموضع هو النّصب، فـ "المكنّى لا يتبيّن فيه الإعراب، فاغتنموا الإضافة؛ لأنّها تتّصل بالمخفوض أشدّ ممّا تتّصل بالمنصوب، فأخذوا أقوى الوجهين في الاتّصال، وكان ينبغي لمن نصب أن يقول: هو الضّارب إيّاه، ولم أسمع ذلك"[125]، فقد نفى الفرّاء مجيء هذه الصّيغة عن العرب، أي نفى مجيء المضاف إليه بعد اسم الفاعل المعرّف بأل، وعليه فإنّ الموضع هو النّصب؛ إذ ينصب الاسم الواقع بعد اسم الفاعل المعرّف بأل على أنّه مفعول به،

---

[118] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ج1/46-47.

[119] شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير، الشّلوبينيّ، ج2/743.

[120] ينظر: الكتاب، سيبويه، ج2/349.

[121] ينظر: المقتضب، المبرّد، ج4/391.

[122] الأصول، ابن السرّاج، ج1/288.

[123] شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير، الشّلوبينيّ، ج2/816.

[124] ينظر: الكتاب، سيبويه، ج1/187.

[125] معاني القرآن، الفرّاء، ج2/226.

فتقول: هذا ضاربٌ زيداً، وزيداً هنا مفعول به منصوب لاسم الفاعل ضارب الدّال على الحال، فإذا قلت: هذا ضاربٌ زيدٍ، فإنّ ضارب هنا بمعنى المضي فلا تعمل[126].

وقد خالف الشّلوبينيّ رأي سيبويه، وذهب إلى أنّه لا وجه للإضافة في قولنا (الضّاربك)، كما أنّه لا وجه لها في (الضّارب زيدٍ)؛ "لأنّها ليست إضافة تخفيف ولا تعريف"[127].

الحال المؤكّدة:

رأى الزمخشريّ أنّ الحال المؤكّدة "تأتي على إثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما لتوكيد خبرها، وتقرير مؤدّاه، ونفي الشّك عنه"[128]، فخالف الشّلوبينيّ هذا الرّأي، وعلّق عليه قائلاً: "جاءت الحال المؤكّدة غير منتقلة بعد الجملة الفعليّة، كقوله تعالى: ﴿**وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيّاً**﴾[129]، وإذا كانت الحال مؤكّدة فليست على أصلها؛ لأنّ أصلها أن تكون للتبيين لا للتّوكيد، وإنّما التّوكيد فيها على التّشبيه بالمفعول به، وقد كان جنس ما انتصب على المفعول على ضربين: (مؤكّد وهو المصدر، وغير مؤكّد... فجعل المشبّه المفعول كأصله مؤكّداً وغير مؤكّد، فالمؤكّد منه هي الحال المؤكّدة، وغير المؤكّد ما بقي من المشبّه بالمفعول، وكان المشبّه بالمفعول كلّه غير مؤكّد في الأصل ما عدا الحال اللازمة، كما كان المفعول كله غير مؤكّد في الأصل ما عدا المصدر، فكان كلّ واحد منهما مبنيّاً في الأصل"[130].

دلالة (لمّا):

خالف الشّلوبينيّ الجزوليَّ في دلالة (لمّا)، فقد ذهب الجزوليّ إلى أنّها تنفرد بالدّلالة على الاستغراق، في حين قال الشّلوبينيّ أنّ هذا الكلام غير صحيح، وإنّما هي تدلّ على نفي الماضي المتوقّع خاصّة، ففي قولهم: "عصى إبليسُ ربّه ولّما يندم"، فجاءت (لمّا) نافية ندم إبليس في زمنٍ ماضٍ قريبٍ من الزّمن الحالي، والمعنى على ذلك: أنّ إبليس لم يندم في هذا الوقت القريب من الوقت الحالي، وعليه فإنّ الأجدر ألا يكون قد ندِم في الزّمن الذي تقدّم على هذا الزّمن، أي في الزّمن المستغرق في المضي[131].

القول في الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

خالف الشّلوبينيّ الكوفيّين الذين ذهبوا إلى أنّه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظّرف وحرف الخفض لضرورة الشّعر، محتجّين بأنّه العرب قد استعملته كثيراً في أشعارها[132]، في حين ذهب الشّلوبينيّ مذهب البصريّين في عدم جواز ذلك، وأنّه لا يجوز الفصل بغير الظّرف وحرف الجرّ[133].

---

[126] ينظر: الأصول، ابن السّرّاج، ج125/1.

[127] شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير، الشّلوبينيّ، ج630/2-631.

[128] ينظر: المفصّل، الزّمخشري، ص28.

[129] سورة مريم، الآية 15.

[130] شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير، الشّلوبينيّ، ج727/2-730.

[131] ينظر: المصدر السّابق، ج488/2.

[132] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ج427/2.

[133] ينظر: شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير، الشّلوبينيّ، ج942/3-944. وينظر رأي البصريين في: شرح المفصّل، ابن يعيش، ج19/3-22.

زيادة (من):

ذهب الكوفيّون إلى أنّ (من) تزاد[134]، وقد رفض البصريّون والفرّاء هذا الرّأي، قال ابن هشام في تعليقه على قول من قال إنّ (من) زائدة في قول الشّاعر[135]:

يا شاةَ مَن قنصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لهُ حَرُمَتْ عليَّ، وليتها لم تَحْرُم

مَنْ هنا نكرة موصوفة بمفرد؛ أي يا شاةَ إنسانٍ قَنَص، على أنّه من الوصف المصدر للمبالغة[136].

وقد خالف الشّلوبينيّ الكوفيين في رأيهم، وذهب مذهب البصريين في كون (من) غير زائدة[137].

كلا:

وافق الشّلوبين قول البصريين في كلا، وخالف الكوفيين في أنّه مثنى حقيقة، "فغير المثنّى المضمرات والمبهمات والموصولات وكلا في التّوكيد[138]... هذا مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين أنّه مثنّى حقيقة[139]، ودليلنا: أنّه لو كان مثنّى لكان في الرّفع بالألف، وفي النّصب والخفض بالياء، سواء في حال إضافته إلى الظّاهر وإلى المضمر؛ لأنّ التّثنية كذلك تكون في الحالين[140].

ودليل آخر وهو أنّه لو كانت اسماً مثنّى لما أُخبر عنها بالمفرد[141] في مثل قوله تعالى: ﴿**كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا**﴾[142].

الفاء والواو المتوسّطة بينهما وبين الهمزة للعطف:

خالف الشّلوبين قول الزّمخشري في الفاء والواو المتوسّطة بينهما وبين الهمزة للعطف، يريد الفاء والواو في: أولم، وأولمَّا، وفي: أَفَلَم وأَفَلَمَّا، وهذه الفاء والواو عاطفتان لهذه الجملة الاستفهاميّة على ما قبلها[143]، فقوله تعالى: ﴿**أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْداً نَبَذَهُ**﴾[144]، و ﴿**أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ**﴾[145]، و ﴿**أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ**﴾[146]، وما أشبه ذلك...

---

[134] ينظر: خزانة الأدب، البغدادي، ج130/6.

[135] من البحر الكامل. وهذا البيت لعنترة في: ديوان عنترة، تحقيق ودراسة: محمّد سعيد مولوي، المكتب الإسلاميّ، القاهرة – مصر، د.ت، ص213.

[136] ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاريّ، ج361/1.

[137] ينظر: شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير، الشّلوبينيّ، ج610/2-611.

[138] شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير، للشّلوبين، ج412/1.

[139] ينظر مذهب البصريين والكوفيين في: معاني القرآن، للفرّاء، ج142/2. الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، ج439/2-450. شرح المفصّل، ابن يعيش، ج54/1-55.

[140] مثل ذلك ما ذكره ابن يعيش إذ قال: " وممّا يدلّ على إفرادها من جهة اللفظ جواز إضافتها إلى المثنّى كقولك: جاءني كلا أخويك، وكلا الرّجلين مررت بهما كليهما... وممّا يدلّ على إفرادها أنّك متى أضفتها إلى ظاهر كانت بالألف على كلّ حال وليس المثنى كذلك " شرح المفصّل، ابن يعيش، ج54/1.

[141] قال الفارسي: "وممّا يدلّ على أنّه اسم مفرد وليس بمثنّى أنّ الإخبارَ عنه جاء كما جاء الإخبارُ عن الآحاد؛ فعلمت بذلك أنّه اسم مفرد مَصُوغ للتّثنية، كما علمتَ أنّ (كلا) اسم مفرد مصوغ للجمع". المسائل الشّيرازيّات، أبو عليّ الفارسيّ (ت377هـ)، تحقيق: د. حسن بن محمود هنداوي، دار كنوز إشبيليا، السّعوديّة، ط1، 1424 هـ - 2004م، ص416.

[142] سورة الكهف، الآية 33.

[143] شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير، للشّلوبين، ج486/2.

[144] سورة البقرة، الآية 100.

[145] سورة الرّوم، الآية 9.

[146] سورة غافر، الآية 82.

إنّما الواو والفاء فيها عاطفة للجملة الاستفهاميّة على ما قبلها من الكلام، رأى الشّلوبين فيها شذوذاً عن حكم حرف العطف، وذلك أنّ حرف العطف حقّه ألا يتقدّم عليه شيء من المعطوف به، وهنا قد تقدّم من الجملة المعطوفة به همزة الاستفهام على حرف العطف، وجاز ذلك في همزة الاستفهام دون غيرها، لكون الاستفهام له صدر الكلام، ولكون الألف أصلاً في هذا الباب[147]، فخصّت بتقدّمها على حرف العطف دون سائر الألفاظ للإشعار بأصالتها في باب ما له صدر الكلام[148]، وهو باب الاستفهام، وهذا جيّد جدّاً لا يحتاج معه إلى تقدير معطوف عليه بعد همزة الاستفهام على ما ذهب إليه الزّمخشري، وذاك الذي ذهب إليه من تقدير المعطوف عليه[149] بعد حرف العطف تكلّف مع وجود هذا الوجه، فلا ينبغي أن يعرج عليه، وقد رجع الزّمخشري في أثناء كتابه في القرآن إلى أن أجاز هذا الوجه الذي ذهب إليه سيبويه مع الوجه الذي قاله، ويظهر من هذا أنّه لم يرَ مذهب سيبويه إلا بعد ما صدر عنه مذهبه من تقدير المعطوف عليه، فلم يرجع عنه لكونه ممكناً، إلا أنّ فيه تكلّفاً، وأجاز في المسألة الوجهين، ولا ينبغي عندي القول بالتّكلّف مع وجود المندوحة عنه إلا على ضعف[150].

خاتمة:

في ختام هذه الدّراسة توصّل البحث إلى النّتائج الآتية:

- أبو عليّ الشّلوبينيّ من أشهر أعلام النّحو الأندلسيّ في القرن السّابع الهجريّ، أخذ عن جلّة علمائها وكبار أئمّتها، ليس في النّحو فحسب بل في القرآن والقراءات والأدب واللغة، تتلمذ له عدد غير قليل من علماء الأندلس ممّن صار لهم شأن بعده.
- كان الشّلوبينيّ من أنصار المذهب البصريّ في النّحو، وقد وافقه في أغلب آرائه النّحويّة، وخالف آراء الكوفيّين.
- جاءت آراء الشّلوبينيّ النّحويّة موافقة في كثير من المواضع للبصريّين، وهذا لم يمنع من مخالفة سيبويه في مواضع عدّة.

[147] شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير، للشّلوبين، ج2/486-487.

[148] ينظر: المقتضب، للمبرّد، ج3/307-308.

[149] قال الزّمخشري: " (أو كلّما) الواو للعطف على محذوف معناه أكفروا بالآيات البيّنات، وكلّما عاهدوا" الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، للعلّامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزّمخشريّ (ت538هـ)، تحقيق: الشّيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشّيخ علي محمّد معوّض، شارك في تحقيقه: د. فتحي عبد الرّحمن أحمد حجازي، مكتبة العبيكان، الرّياض – السّعوديّة، ط1، 1418 هـ - 1998م، ج1/304.

[150] شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير، للشّلوبين، ج2/487-488.

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1- الإحاطة في أخبار غرناطة، تأليف: أبي عبد الله محمّد بن عبد الله بن سعيد بن أحمد السَّلماني الشّهير بلسان الدّين ابن الخطيب، شرحه وضبطه وقدّم له: الأستاذ الدّكتور يوسف علي طويل، منشورات محمّد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط1، 2003 م.

2- اختصار القدح المعلّى في التّاريخ المحلّى، لابن سعيد أبي الحسن علي بن موسى، اختصره أبو عبد الله محمّد بن عبد الله بن خليل، بتحقيق: إبراهيم الأبياري، قُرئ على الدّكتور طه حسين، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة – مصر، 1959 م.

3- إشارة التّعيين في تراجم النّحاة واللغويين، تأليف: عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق: الدّكتور عبد المجيد دياب، باحث بمركز الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلاميّة، ط1، 1986 م، حقوق الطّبع محفوظة لمركز الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلامية، شركة الطّباعة العربيّة السّعوديّة.

4- الأصول في النّحو، أبو بكر محمّد بن سهل بن السّرّاج النّحويّ البغداديّ (ت316 هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت – لبنان، ط3، 1417 هـ – 1996م.

5- الأعلام، تأليف: خير الدّين الزّركلي، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ط15، 2002 م.

6- أمالي ابن الشّجري، هبة الله بن عليّ بن محمّد بن حمزة الحسيني العلويّ (ت542هـ)، تحقيق: د. محمود محمّد الطّناحيّ، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط1، 1413 هـ – 1992م.

7- إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، تأليف: الوزير جمال الدّين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت624هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ – القاهرة، مؤسّسة الكتب الثقافيّة – بيروت، ط1، 1406 هـ – 1986م.

8- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين: البصريين والكوفيين، تأليف الشّيخ الإمام كمال الدّين أبي البركات الأنباري النّحويّ ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف تحقيق محمد محي الدّين عبد الحميد، دار الفكر.

9- الإيضاح العضدي، أبو عليّ الفارسيّ، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، جامعة الرّياض، ط1، 1389 هـ – 1969 م.

10- البداية والنّهاية، الحافظ عماد الدّين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القُرَشي الدّمشقي، تحقيق: الدّكتور عبد الله بن عبد المحسن التّركي، بالتّعاون مع مركز البحوث والدّراسات العربيّة والإسلاميّة، دار هجر للطّباعة والنّشر، ط1، 1998 م.

11- برنامج شيوخ الرّعيني، حقّقه إبراهيم شبّوح، مطبوعات مديريّة إحياء التّراث القديم، دمشق، 1962 م.

12- بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنّحاة، جلال الدّين السّيوطي، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط2، 1979 م.

13- التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، ألّفه أبو حيّان الأندلسيّ، حقّقه الأستاذ الدّكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق – سورية، ط1، 2000 م.

14- الجنى الدّاني في حروف المعاني، صنعة: الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدّين قباوة، محمّد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط1، 1413 هـ - 1992م.

15- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ)، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط4، 1418 هـ - 1997م.

16- الخصائص صنعة أبي الفتح عثمان بن جنّي، دار الكتب المصريّة، تحقيق محمّد علي النّجار، المكتبة العلميّة.

17- الدّيباج المذهّب في معرفة أعيان علماء المذهب، تأليف الإمام القاضي إبراهيم بن نور الدّين المعروف بابن فرحون المالكي، دراسة وتحقيق: مأمون بن محيي الدّين الجنّان، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط1، 1996 م.

18- ديوان حسّان بن ثابت الأنصاريّ، شرحه وكتب هوامشه: الأستاذ عبد أ. مهنّا، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط2، 1414 هـ - 1994م.

19- ديوان عنترة، تحقيق ودراسة: محمّد سعيد مولوي، المكتب الإسلاميّ، القاهرة – مصر، د.ت.

20- الذّيل والتّكملة لكتابي الموصول والصّلة، تأليف: أبي عبد الله محمّد بن محمّد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي، حقّقه وعلّق عليه د. إحسان عبّاس، د. محمّد بن شريفة، د. بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1، 2012 م.

21- الرّوض المعطار في خبر الأقطار، معجم جغرافي مع فهارس شاملة، تأليف: محمّد بن عبد المنعم الحميري، حقّقه الدّكتور إحسان عبّاس، مكتبة لبنان، لبنان، ط1، 1975 م، ط2، 1984م.

22- سير أعلام النّبلاء، تصنيف الإمام شمس الدّين محمّد بن أحمد بن عثمان الذّهبي، حقّقه الدّكتور بشّار عوّاد معروف، د. محيي هلال السّرحان، مؤسّسة الرّسالة، بيروت – لبنان، ط1، 1985 م.

23- شرح التّسهيل، ابن مالك جمال الدّين محمّد بن عبد الله بن عبد الله الطّائي الجيّاني الأندلسيّ (ت672هـ)، تحقيق: د. عبد الرّحمن السّيّد، د. محمّد بدوي المختون، هجر للطّباعة والنّشر، القاهرة – مصر، ط3، 1410 هـ-1990م.

24- شرح جمل الزّجّاجي، أبو الحسن عليّ بن مؤمن بن محمّد بن عليّ بن عصفور الإشبيليّ (ت669هـ)، قدّم له: فوّاز الشّعّار، إشراف: د. إميل بديع يعقوب، منشورات محمّد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط1، 1419 هـ - 1998م.

25- شرح كتاب سيبويه، تأليف: أبي سعيد السّيرافيّ الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت368هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيّد علي، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط1، 1429 هـ - 2008م.

26- شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير، للأستاذ أبي عليّ عمر بن محمّد بن عمر الأزديّ الشّلوبين (ت654هـ)، تحقيق: د. تركي بن سهو بن نزّال العتيبي، طبع بمكتبة الخانجي بالقاهرة، نشر مكتبة الرّشد، السّعوديّة، د.ت.

27- العِبر في خبر من غبر، لمؤرّخ الإسلام الحافظ الذّهبي، حقّقه وضبطه على مخطوطتين: أبو هاجر محمّد السّعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط1، 1985 م.

28- الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط3، 1408 هـ - 1988م.

29- كتاب الأزهية في علم الحروف، علي بن محمّد النّحوي الهَرَوي (ت415 هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، سورية، 1413 هـ - 1993م.

30- كتاب الجمل في النّحو، صنّفه: أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق الزّجّاجي (ت340هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسّسة الرّسالة، دار الأمل، بيروت – لبنان، ط1، 1404 هـ – 1984م.

31- الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، للعلّامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزّمخشريّ (ت538هـ)، تحقيق: الشّيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشّيخ علي محمّد معوّض، شارك في تحقيقه: د. فتحي عبد الرّحمن أحمد حجازي، مكتبة العبيكان، الرّياض – السّعوديّة، ط1، 1418 هـ – 1998م.

32- المسائل الشّيرازيّات، أبو عليّ الفارسيّ (ت377هـ)، تحقيق: د. حسن بن محمود هنداوي، دار كنوز إشبيليا، السّعوديّة، ط1، 1424 هـ – 2004م.

33- المساعد على تسهيل الفوائد شرح منقّى مصفّى للإمام الجليل بهاء الدّين بن عقيل على كتاب التّسهيل لابن مالك، تحقيق: د. محمّد كامل بركات، دار الفكر، دمشق – سورية، ط1، 1402 هـ – 1982م.

34- المطالع السّعيدة في شرح الفريدة في النّحو والصّرف والخطّ، جلال الدّين السّيوطي، تحقيق: نبهان ياسين حسين، ساعدت الجامعة المستنصريّة على طبعه، دار الرّسالة للطّباعة، بغداد، 1977م.

35- معاني القرآن، للزّجّاج أبو إسحق إبراهيم بن السّرّي (ت311هـ)، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط1، 1408 هـ – 1989م.

36- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت207هـ)، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط3، 1403هـ – 1983م.

37- معجم البلدان، للشّيخ الإمام شهاب الدّين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرّومي البغدادي، دار صادر، بيروت – لبنان.

38- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاريّ (ت761هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، صيدا – بيروت، د.ت.

39- المفصّل في النّحو، الزّمخشري أبو القاسم محمود بن عمر، تحرير J. P. BROCH، طبع في مدينة كريستيانيا النّروجيّة، سنة 1879م.

40- المفضّليّات، المفضّل الضّبيّ، تحقيق: أحمد محمّد شاكر، وعبد السّلام محمّد هارون، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط6، د.ت.

41- المقاصد النّحويّة في شرح شواهد الألفيّة المشهور بـ (شرح الشّواهد الكبرى)، بدر الدّين محمود بن أحمد بن موسى العينيّ (ت855هـ)، تحقيق: د. علي محمّد فاخر، د. أحمد محمّد توفيق السّوداني، د. عبد العزيز محمّد فاخر، دار السّلام للطّباعة والنّشر، القاهرة – مصر، ط1، 1431 هـ – 2010م.

42- المقتضب، صنعة: أبي العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد (ت285هـ)، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، نشر لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ، وزارة الأوقاف، القاهرة – مصر، 1415 هـ – 1994م.

43- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، لأبي العبّاس شمس الدّين أحمد بن محمّد بن أبي بكر بن خلّكان، حقّقه: د. إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت – لبنان، 1970 م.

The translation for "The Holy Quran" from Arabic to English is as follows:
The Holy Quran

1- "Al-Ihata fi Akhbar Gharnata" by Abu Abdullah Muhammad ibn Abdullah ibn Saeed ibn Ahmad al-Salmani, also known as Lisan al-Din Ibn al-Khatib. Edited and introduced by Professor Youssef Ali Twel. Published by Muhammad Ali Beydoun Publications, Dar al-Kutub al-Ilmiyah, Beirut, Lebanon, 1st edition, 2003.
2- "Iqtisar al-Qidh al-Mu'alli fi at-Tarikh al-Mahalli" by Ibn Saeed Abu al-Hasan Ali ibn Musa. Abridged by Abu Abdullah Muhammad ibn Abdullah ibn Khalil, with verification by Ibrahim al-Abyari. Read by Dr. Taha Hussein. Published by the General Authority for Prince Tadabek Affairs, Cairo, Egypt, 1959.
3- "Isharat al-Ta'een fi Tarajim al-Nahhate wal-Lughawiyin" by Abdul Baqi bin Abdul Majid al-Yamani. Verified by Dr. Abdul Majid Diab. King Faisal Center for Research and Islamic Studies, 1st edition, 1986. Published by Arab Printing Company in Saudi Arabia.
4- "Al-Usul fi al-Nahw" by Abu Bakr Muhammad ibn Sahl al-Siraj al-Nahwi al-Baghdadi. (Died 316 AH). Verified by Dr. Abdul Hussain al-Fatli. Published by Al-Risalah Publishing, Beirut, Lebanon, 3rd edition, 1417 AH - 1996.
5- "Al-A'lām" by Khair al-Din al-Zarkali. Published by Dar al-Ilm for Millions, Beirut, Lebanon, 15th edition, 2002.
6- "A'mali Ibn al-Shajari" by Hibatullah ibn Ali ibn Muhammad ibn Hamza al-Husayni al-Alawi. Verified by Dr. Mahmoud Mohammed al-Tanahi. Published by Al-Khanji Library, Cairo, Egypt, 1st edition, 1413 AH - 1992.
7- "Inbah al-Ruwat 'ala Anbah al-Nahate" by Wazir Jamal al-Din Abu al-Hasan Ali ibn Yusuf al-Qifti. Verified by Mohammed Abu al-Fadl Ibrahim. Published by Dar al-Fikr al-Arabi, Cairo, and Dar al-Kutub al-Thaqafiyya, Beirut, 1st edition, 1406 AH - 1986.
8- "Al-Insaf fi Masa'il al-Khilaf bayn al-Nahwiyeen: al-Basriyeen wal-Kufiyeen" by Sheikh Imam Kamal al-Din Abu al-Barakat al-Anbari al-Nahwi, along with the book "Al-Intisaf min Al-Insaf" by Muhammad Muhyi al-Din Abdul Hameed. Published by Dar al-Fikr.
9- "Al-Izah Al-'Adadi" by Abu Ali al-Farisi. Verified by Dr. Hassan Shadli Farhoud. Published by the University of Riyadh, 1st edition, 1389 AH - 1969.
10- "Al-Bidayah wal-Nihayah" by Hafiz Imad al-Din Abu al-Fida Ismail ibn Omar ibn Kathir al-Qurashi al-Dimashqi. Verified by Dr. Abdullah bin Abdul Mohsen al-Turki, in collaboration with the Center for Arab and Islamic Research and Studies. Published by Dar Hujr for Printing and Publishing, 1st edition, 1998.

11- "Sheikh Al-Ra'ini Program", verified by Ibrahim Shabbouh, Directorate of Ancient Heritage Revival Publications, Damascus, 1962.
12- "Baghiyat Al-Wu'ah Fi Tabaqat Al-Lughawiyeen Wal-Nuha", by Jalal Al-Din Al-Suyuti. Edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim. Published by Dar Al-Fikr, 2nd edition, 1979.
13- "Al-Tadhil wa Al-Takmil Fi Sharh Kitab Al-Tasheel", authored by Abu Hayyan al-Andalusi. Edited by Professor Dr. Hassan Hindawi. Published by Dar al-Qalam, Damascus, Syria, 1st edition, 2000.
14- "Al-Janna Al-Dani Fi Huruf Al-Ma'ani", crafted by Al-Hassan ibn Qasim al-Muradi. Edited by Dr. Fakhr al-Din Qabawa and Mohamed Nadim Fadel. Published by Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1413 AH - 1992.

15- "Khasanat Al-Adab Wa-Lub Lubab Lisan Al-Arab", by Abdul Qadir ibn Omar Al-Baghdadi. Edited by Abdel Salam Mohammed Haroun. Published by Al-Khanji Library, Cairo, Egypt, 4th edition, 1418 AH - 1997.
16- "Al-Khasais", crafted by Abu Al-Fath Uthman ibn Janni. Published by Dar Al-Kutub Al-Misriyya. Edited by Mohamed Ali Al-Najjar.
17- "Al-Dibaj Al-Muzhib Fi Ma'rifat A'yan Ulama Al-Madhhab", by Imam Al-Qadi Ibrahim bin Nour Al-Din, known as Ibn Farhoun Al-Maliki. Edited by Ma'moon bin Muhyi Al-Din Al-Jannan. Published by Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1996.
18- "Diwan Hassan bin Thabit Al-Ansari", explained and annotated by Professor Abdul A. Mahanna. Published by Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 2nd edition, 1414 AH - 1994.
19- "Diwan Antara", edited and studied by Mohamed Said Moulawi. Published by Al-Maktab Al-Islami, Cairo, Egypt.
20- "Al-Thil wa Al-Takmilah Li-Kitabi Al-Mawsul wa Al-Silah", authored by Abu Abdullah Muhammad bin Muhammad bin Abdul Malik Al-Ansari Al-Awsi Al-Marrakshi. Edited and annotated by Dr. Ihsan Abbas, Dr. Mohamed bin Sharifa, Dr. Bashar Awad Marouf. Published by Dar Al-Gharb Al-Islami, Tunisia, 1st edition, 2012.

21- "Al-Rawd Al-Muattar Fi Khabar Al-Aqtar," a geographic dictionary with comprehensive indexes authored by Muhammad ibn Abdul Muneim Al-Humayri. Edited by Dr. Ihsan Abbas. Published by Dar Lebanon, Lebanon, 1st edition, 1975, 2nd edition, 1984.
22- "Siyar A'lam Al-Nubala," compiled by Imam Shams al-Din Muhammad ibn Ahmad al-Dhahabi. Edited by Dr. Bashar Awad Marouf, Dr. Muhyi Hilal al-Sirhan. Published by Al-Risalah Foundation, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1985.
23- "Sharh Al-Tashil," by Ibn Malik Jamal al-Din Muhammad ibn Abdullah ibn Abdullah Al-Tayy Al-Jayyani Al-Andalusi (d. 672 AH). Verification: Dr. Abdul Rahman Al-Sayed, Dr. Mohammed Badi Al-Makhtoun. Published by Hijr for Printing and Publishing, Cairo, Egypt, 3rd edition, 1410 AH - 1990.
24- "Sharh Jumal Al-Zajjaji," by Abu al-Hasan Ali ibn Mu'min ibn Muhammad ibn Ali ibn Asfour Al-Ishbili (d. 669 AH). Introduction by Fawwaz Al-Sha'ar. Supervised by Dr. Emil Badeea Ya'qub. Published by Muhammad Ali Beydoun Publications, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1419 AH - 1998.
25- "Sharh Kitab Sibawayh," authored by Abu Sa'id Al-Sirafi Hasan ibn Abdullah ibn al-Marzuban (d. 368 AH). Edited by Ahmad Hasan Mahdali and Ali Sayed Ali. Published by Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1429 AH - 2008.
26- "Sharh Al-Muqaddimah Al-Juzuliyyah Al-Kabirah," by Professor Abu Ali Umar ibn Muhammad ibn Umar Al-Azdi Al-Shalubini (d. 654 AH). Verification by Dr. Turki bin Suhu bin Nazzal Al-Utaibi. Printed at the Khanji Library in Cairo, published by Maktaba Al-Rashad, Saudi Arabia.
27- "Al-Ibar fi Khabar Min Ghabr," by the Islamic historian Hafiz Al-Dhahabi. Edited and collated by Abu Hajjar Muhammad Al-Saeed ibn Bisyouni Zaghlool. Published by Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1985.
28- "Al-Kitab, Sibawayh," edited by Abdul Salam Muhammad Haroun. Published by Al-Khanji Library, Cairo, Egypt, 3rd edition, 1408 AH - 1988.

29- "Kitab Al-Azhiyah fi Ilm Al-Huruf," by Ali ibn Muhammad Al-Nahwi Al-Harawi (d. 415 AH). Edited by Abdul Mu'in Al-Malouhi. Published by Publications of the Arabic Language Academy in Damascus, Syria, 1413 AH - 1993.
30- "Kitab Al-Jumlah fi Al-Nahw," authored by Abu Al-Qasim Abdul Rahman ibn Ishaq Al-Zajjaj (d. 340 AH). Edited by Dr. Ali Tawfiq Al-Hamd. Published by Al-Risalah Foundation, Dar Al-Amal, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1404 AH - 1984.
31- "Al-Kashaf An Haqa'iq Ghuwamidh Al-Tanzil wa Uyun Al-Aqawil fi Wajuh Al-Ta'wil," by the scholar Jar Allah Abu Al-Qasim Mahmoud ibn Umar Al-Zamakhshari (d. 538 AH). Verification by Sheikh Adel Ahmed Abdul Mawjud and Sheikh Ali Muhammad Muawwad. With contributions by Dr. Fathi Abdel Rahman Ahmad Hajazi. Published by Al-Abiyyan Library, Riyadh, Saudi Arabia, 1st edition, 1418 AH - 1998.
32- "Al-Masail Al-Shiraziyyat," by Abu Ali Al-Farisi (d. 377 AH). Edited by Dr. Hassan bin Mahmoud Hindawi. Published by Dar Kunooz Ishbiliya, Saudi Arabia, 1st edition, 1424 AH - 2004.
33- "Al-Musa'id 'ala Taysir Al-Fawaid Sharh Munqat Musaffa li al-Imam Al-Jalil Baha' al-Din ibn 'Aqil 'ala Kitab Al-Taysir li Ibn Malik," edited by Dr. Muhammad Kamil Barkat. Published by Dar Al-Fikr, Damascus, Syria, 1st edition, 1402 AH - 1982.
34- "Al-Muta'ala' Al-Sa'idah fi Sharh Al-Furidah fi al-Nahw wa al-Sarf wa al-Khatt," by Jalal al-Din Al-Suyuti. Edited by Nubhan Yassin Hussein. Assisted by Mustansiriya University in its publication. Published by Dar Al-Risalah for Printing, Baghdad, 1977.
35- "Ma'ani al-Quran," by Al-Zajjaj Abu Ishaq Ibrahim bin Al-Sarri (d. 311 AH). Edited by Dr. Abdel Jalil Abdo Shalabi. Published by Alam Al-Kutub, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1408 AH - 1989.
36- "Ma'ani al-Quran," by Abu Zakariya Yahya bin Ziyad Al-Farra' (d. 207 AH). Published by Alam Al-Kutub, Beirut, Lebanon, 3rd edition, 1403 AH - 1983.
37- "Mu'jam al-Buldan," by Imam Shahab al-Din Abu Abdullah Yaqut ibn Abdullah Al-Hamawi Al-Rumi Al-Baghdadi. Published by Dar Sader, Beirut, Lebanon.
38- "Mughni Al-Labib 'an Kutub Al-A'arib," by Ibn Hisham Al-Ansari (d. 761 AH). Edited by Muhammad Muhyi al-Din Abdel Hamid. Published by Al-Maktaba Al-Asriya, Sidon - Beirut.
39- "Al-Mufassal fi al-Nahw," by Al-Zamakhshari Abu Al-Qasim Mahmud bin Umar. Edited by J. P. Broch. Printed in the city of Christiania, Norway, 1879.
40- "Al-Mufadaliyat," by Al-Mufaddal Al-Dabbi. Edited by Ahmed Muhammad Shaker and Abdel Salam Muhammad Haroun. Published by Dar Al-Ma'arif, Cairo, Egypt, 6th edition.
41- "Al-Maqasid al-Nahwiyyah fi Sharh Shawaahid al-Alfiyyah al-Mashhur bi Sharh al-Shawahid al-Kubra," by Badr al-Din Mahmud ibn Ahmad Al-Ayni (d. 855 AH). Edited by Dr. Ali Muhammad Fakhr, Dr. Ahmed Muhammad Tawfiq Al-Sudani, Dr. Abdel Aziz Muhammad Fakhr. Published by Dar Al-Salam for Printing and Publishing, Cairo, Egypt, 1st edition, 1431 AH - 2010.
42- "Al-Muqtadab," authored by Abu al-Abbas Muhammad bin Yazid Al-Mubarrad (d. 285 AH). Edited by Muhammad Abdul Khaliq Adaima. Published by the Committee for the Revival of Islamic Heritage, Ministry of Endowments, Cairo, Egypt, 1415 AH - 1994.
43- "Wafiyyat al-A'yan wa Anba' Abna' al-Zaman," by Shams al-Din Ahmad bin Muhammad bin Abi Bakr bin Khallikan. Edited by Dr. Ihsan Abbas. Published by Dar Sader, Beirut, Lebanon, 1970.